



PROVISTOIAL

1/35/27.23

3 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠، الساعة ١٥ / ٠٠

( اكوادور )	السيد البورنوز ( نائب الرئيس )	: الرئيس
( جمهورية ألمانيا الاتحادية )	السيد فون فيشمر ( الرئيس )	: ثم
( هندوراس )	السيد كارياس ( نائب الرئيس )	: ثم

— المناقشة العامة [ ٩ ] / ( تابع )

الكلمات التي ألقاها كل من :

- السيد هاكمت ( سورينام )
- السيد محمد بوستة ( المغرب )
- السيد راو ( الهند )
- السيد دالوز ( الرأس الأخضر )
- الأمير سعود الفيصل ( المملكة العربية السعودية )
- السيد جميل ( مالديف )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room 6-2550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62133/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد هاكمت (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : ان مهمة الرئيس تتزايد صعوبة

عاما بعد عام بسبب الدورات الاستثنائية للجمعية العامة لذلك ، فانه مما يبعث على الرضا أن دبلوماسيا مثل البارون روديجر فون فيشمار الذي يتميز بصفات رائعة وقدرات دبلوماسية هائلة قد اسندت اليه مهمة تسيير دفة هذه الجمعية . واننا لنهنته أيضا كممثل لجمهورية المانيما الاتحادية ذلك البلد الذي قامت بينه وبين سورينام علاقات مستمرة من الصداقة والتعاون والتي يتزايد دورها في صياغة شؤون العالم واننا لعلى يقين من أن درايته بشؤون الامم المتحدة ستكون رصيда هائلة في المداولات الناجحة لهذه الدورة .

اننا لنتقدم بشكرنا الخاص لسلفه السفير سليم أحمد سليم من تنزانيا فعند انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، كنا على يقين من انه سوف يضلح بمهته على نحو رائع في كل الجوانب لأن السفير سليم كان دائما يفوق كل توقعاتنا .

اننا نتقدم بالشكر أيضا للدكتور كورت فالدهايم الأمين العام الذي بذل قصارى جهده مرة أخرى للاضطلاع بمهامه الشاقة وبخاصة من أجل تدعيم السلم والأمن الدوليين .

بدخول سورينام الى منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ ، حققت مستويات مرضية على الصعيدين

السياسي والاقتصادي ، وقد كانت سورينام قبل استقلالها تتمتع بالاستقلال الذاتي في شؤونها الداخلية . وكان لها الحق في أن تعبر عن رأيها في العلاقات الخارجية لمملكة هولندا التي كانت سورينام تكون جزءا منها ان المصادر الطبيعية لبلادنا ، خاصة في الأرض والغابات والتعديين ، كفلت آفاقا طيبة لتنمية اقتصادية جيدة . وبالتالي ، فان سورينام طورت الاوضاع اللازمة لاستقلال حقيقي في مجتمع الأمم

ان ما يصدق على الافراد ، يصدق أيضا على الدولة باعتبارها مجتمع الأفراد فسي أن

الحصول على الوسائل الكافية لا يضمن اطلاقا بلوغ النضج الروحي . ولتطوير بلد ووصله الى

الاستقلال الحق ، فان هذا يقتضي من أجهزة الدولة أن تعمل وفقا لقيم اخلاقية معينة كي تحول دون الفوضى والركود والتدهور . انه ليؤسفني أن أقول انه في السنوات الأخيرة ، فان هذه القيم لم تلق الاحترام بالشكل الملائم ، وقد نتج عن هذا أن بلدنا كان مهددا بالسقوط في هوة عميقة . منذ ١٥ اذار/مارس من هذا العام ، شكلت لدينا حكومة جديدة اضطلعت بتجديد السياسة تجديدا كاملا وحددنا بانفسنا هدف القضاء على عملية التدهور الاخلاقي والماضي التي بدأت للأسف - خلال الاعوام الماضية ، وأن نقود البلاد الى مرحلة جديدة من أجل تنمية سورينام وشعبها لما فيه مصلحة الشعب .

اننا ندرك تماما في هذا الصدد ، انه ما لم يكن تسيير الامور في هذا البلد من كفاءة نواحيها مدعما من قبل شعبنا ليساند الشعب ، فلن يكون لهذا سوى قيمة رمزية . ان عملية التجديد هذه في تطور فعلي وسوف تتم في المجالات الآتية : النظام الحكومي والسياسي ، نظام الرعاية الاجتماعية ، النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ونظام التربية .

ان حكومة سورينام سوف تقود البلاد بروح ديمقراطية حقة ، ووفقا لأحسن المعايير والتقاليد الديمقراطية وذلك من أجل تحقيق تلك الاهداف التي تجد مساندة كبيرة لتحقيقها من الشعب ومن المجلس الوطني العسكري ومن المجموعات ذات الفعالية . اننا لتحدونا الرغبة في أن نحول - مهما كان الثمن - دون أن تعود بلادنا مرة أخرى الى طريق المظالم والاستبداد .

اننا نرغب - على وجه الخصوص - في أن نحول دون أن تكون التنمية لمصلحة مجموعة صغيرة من الافراد المميزين . لأن التطرف سواء كان لليمين أو لليسار من اليمين المتطرف غير مقبول في سورينام . ان السياسة التي تتبعها الحكومة ترمي الى ارساء السلم الاجتماعي والعدالة للجميع . وهذا يضع الحكومة ناحية يسار الوسط .

ان بلدنا يحترم احتراماً كاملاً كل الالتزامات الثنائية والالتزامات متعددة الاطراف . وعلى وجه الخصوص ما ورد في ميثاق منظماتنا ، والمبادئ الاصلية لحركة عدم الانحياز وللمنظمة الاقليمية للدول الامريكية .

اننا ننتوى أن ندعم الروابط مع الحكومات التقدمية الاخرى ، سواء في المنطقة أو في أى مكان اخر . وسوف تواصل سورينام السير في سياستها الخارجية كدولة مستقلة حقا ، مسترشدة بالمبادئ السالف ذكرها . ودهي لا تنتوى أن تكون دولة تابعة .

ان سورينام تحبذ نظاما عالميا يقوم على الاحترام المتبادل والحوار بين الدول واحترام حقوق الانسان . اننا نرى أن العلاقات بين الدول يجب ألا تحددها عناصر القوة . ويجب ألا تكون الاختلافات العسكرية أو الاقتصادية هي التي تحددها العلاقات . ويجب أن تكون الدول قادرة على أن تدير شؤونها الداخلية متحررة من التدخل الخارجي وأن تدير على النهج الذي يقرره شعبها .

ان وفد سورينام ينظر بقلق شديد الى الحرب التي تتسع رقعتها بين ايران والعراق . ان استمرار هذه الحرب بين دولتين من دول عدم الانحياز يمكن ان يشكل خطرا كبيرا على السلم الدولي . بالتالي ، فان وفد بلادى يدعو حكومتي ايران والعراق أن تستجيبا لقرار مجلس الامن ٤٧٩ ( ١٩٨٠ ) الصادر في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

وخلال فترة السبعة شهور كان على حكومة سورينام ان تواجه انقلابين يستهدفان وضع حد لعمليات الاصلاح التي بدأت في بلادنا بعد يوم ٢٥ شباط/فبراير من هذا العام .

ان الانقلاب الاول كان قوامه عناصر من العهد القديم ضد الحكومة ، وكانت تريد العودة الى ذلك النظام الفاسد فير الكف ، ذلك النظام اليميني المتعجرف .

أما الانقلاب الثاني ، فكان قوامه متطرفون من اليسار ، كانوا يريدون أن ينهضوا ضد الحكومة ، وكانوا اكثر خطرا ، وكانوا يريدون السيطرة على كل شيء مما دعا الحكومة الى ان تعلن حالة الطوارئ وأن تحل البرلمان ، وبالتالي اوقف العمل بالدستور .

وتتم الآن صياغة دستور جديد . وكخطوة وسط سيتم تشكيل جمعية جديدة الى أن يتم انتخاب برلمان جديد . وستألف الجمعية من ممثلين لمختلف قطاعات السكان ونقابات العمال وستستمر هذه النقابات في القيام بمهامها كالمعتاد .

وبالاضافة الى ذلك سيتم تشكيل مجلس تخطيط ، وسيكون هناك جهاز ثلاثي يضم ممثلين للحكومة والعمال والعاملين ، يتحملون المسؤولية الجماعية في السياسة الاقتصادية لسورينام .

ان شعبنا ليؤيد بحرارة القضاء على النظام الفاسد القديم وكذلك الذين استفادوا من ذلك النظام .

ونتيجة لذلك فقد اقتضى الامر قيام محكمة خاصة للنظر في عدد من قضايا الفساد ، وستراعي هذه المحكمة الخاصة المبادئ التي أقرتها الاعراف الدولية ومبادئ القانون الجنائي وستمشى وروح العدالة ، وهكذا نضمن للمتهمين محاكمة عادلة . واننا نرحب بمراقبين لتلك المحاكمات ، التي ستكون مفتوحة للصحافة وللجمهور .

ان وفد بلادى ليرحب بحرارة بسانت فنسنت وجزر فرينادين وبزيمبابوى بين ظهرانينا كدولتين مستقلتين . وبهذه المناسبة السعيدة ، فاننا نتقدم بأحر التهاني الى حكومة سانت فنسنت وجزر فرينادين والى حكومة زيمبابوى على عضويتهم في هذه المنظمة العالمية . واننا لعلى يقين من ان هاتين الدولتين سوف تسهمان اسهاما كبيرا وتترجمان افراض ومبادئ الامم المتحدة الى واقع .

ولأن استقلال زيمبابوى لم يتحقق الا بعد دحر قوى الاستعمار والعنصرية ، فان ظهور

ذلك البلد مستقلا في ١٨ نيسان / ابريل من هذا العام ودخوله عضوا جديدا في منظمة الامم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة للتنمية الاقتصادية ، له مدلوله الخاص بالنسبة لجميع الشعوب التي يهيمها العدل والكرامة الانسانية والسلم .

ان ثمره الكفاح في زمبابوى هي الضوء الذي ظهر لنا في نهاية النفق المظلم ، وانه ليبشر بالخير للشعوب التي لا تزال تناضل من أجل العدالة والكرامة الانسانية . اننا نحبي شعب زمبابوى الشجاع ، ونتمنى له مستقبلا باهرا .

ويجب ايضا ان نشني ثناء خاصا على حكومة بريطانيا العظمى التي ادارت الامور بحكمة وتصميم في تلك الساعات الحرجة ، ألا وهي ساعات تحقيق الاستقلال لزمبابوى .

ان دخول دول جديدة أعضاء في المنظمة الدولية في هذا العام الذي نحتفي فيه بالذكرى العشرين للاعلان العالمي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، امر يستحق منا التنويه بأهمية العمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة في شأن تنفيذ ذلك الاعلان .

ونحن نشني على اللجنة الخاصة لهذا العمل الهام الذي قامت به من اجل القضاء على الاستعمار من على وجه الارض ، ونتمنى لها التوفيق والمثابرة في مهمتها النبيلة .

ان ميثاق الامم المتحدة ، يطالب بصيانة السلم والأمن الدولي باعتبارهما من أهم مهامها . ولقد ازدادت صعوبة تلك المهمة في هذا العام بسبب تزايد التوتر السياسي على المسرح الدولي وتدهور الاقتصاد العالمي .

ان تدهور الوضع السياسي ، امر ملحوظ في جميع القارات تقريبا . ولسوء الحظ ، فان مناطق المتاعب السياسية لا تقتصر على البلاد او المناطق التي نشبت فيها .

ان كثيرا من هذه الازمات قد تتعدى حدود البلاد والمناطق المتصلة بها اتصالا مباشرا وفي هذا الاطار ، فاننا ننظر الى استمرار تواجد قوات مسلحة اجنبية في افغانستان رغم الطلب الوارد في القرار 6/2S بتاريخ ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ الصادر في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة . وتدخل في هذه الطائفة ، مشاكل اخرى تتضمن الوضع في جنوب افريقيا ، والشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وضم القدس الشرقية لاسرائيل رغم احتجاج المجتمع الدولي بأكمله ، والقضية الكورية ، والوضع في ناميبيا ، وتلك المشكلة التي لم تحل وهي مشكلة الرهائن الامريكيين في ايران ، والوضع في جنوب شرقي اسيا ، والوضع بين ايران والعراق .

وترى حكومة جمهورية سورينام ان تلك المشاكل جميعها يجب ان تحل سلميا ، وذلك من خلال الحوار ، ووفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

وفي قارتنا فان التوتر المتزايد في امريكا الوسطى ، يمد مصدر قلق كبير لنا ، ولكن ثمة نقطة مضيئة تبدو وفي ان حكومة جديدة في نيكاراغوا تخلص ذلك البلد الشقيق من حطام النزاع القديم .

اما الانفجارات الداخلية والخارجية في منطقة الكاريبي ، فانها تتزايد دوما ، وخاصة بسبب التدهور في الموقف الاجتماعي والاقتصادي وتزايد البطالة المرتبطة بهما .

ان حكومة سورينام لتدرك اننا جزء من القارة الامريكية ، وأن ثمة روابط عديدة تربطنا بمصير دول الكاريبي ، ومن اجل هذا ، فاننا ننوي تدعيم روابطنا بأشقائنا في الكاريبي ، ولا يقتصر ذلك على العلاقات الشناعية ، وانما ننظر ايضا الى التعاون الاقليمي القوي مع تلك البلاد .

ان وقفنا لصالح حق تقرير المصير وحق الشعب في ان يقرر مصيره قد قادنا الى ان نصوت لصالح قرار الجمعية العامة بتاريخ اول آب/ افسطس ١٩٨٠ والذي يتمشى مع المبادئ التي حددنا موقفنا على اساسها .

لقد صوتنا بالايجاب على ذلك القرار ، ولكن هذا لا يعني اننا لم نكن نفضل اعادة النص على حق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل في وجود آمن ومستقل ، كما كفل ذلك القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) لمجلس الامن .

ولا يفيب عنا ان اتفاقية السلام المنفصلة بين اسرائيل ومصر لم تنتقل عدواها الى سائر الدول ، ولم تسفر عن حل المشكلة الجوهرية وهي مشكلة الصراع في الشرق الاوسط .

وأيا كانت اهمية المشاكل الاخرى مثل الاحتلال العسكري المتزايد والموقف المتشدد لحكومة بيغين وذلك التصرف المحزن الاخير للكنيست حيال القدس الشرقية ، فان كل هذه اعراض اكثر منها مشاكل .

ان المشكلة الرئيسية مازالت هي ان الفلسطينيين يريدون دولة لهم ، وأن اسرائيل تنكسر على الفلسطينيين حقهم في ان يقرروا مستقبلهم السياسي . تلك هي المشكلة الرئيسية وهي اساس حل القضية .

ولا يمكن التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، الا اذا قبل الفلسطينيون والا سرائيليون كل منهما حق الآخر في ان تكون له دولة .

ونشير هنا الى قرار الجمعية العامة ٢٧٣ ( د - ٣ ) الصادر في ١١ أيار / مايو ١٩٤٩ والذي لاحظ ان اسرائيل دولة محبة للسلام وراغبة في ان تضطلع بالتزاماتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فقرر قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة . ولقد صدر هذا القرار التاريخي على أساس قبول المجتمع الدولي لحق الاسرائيليين في ان يقيموا وطنهم .

واننا نأمل كل الأمل في ان تكون اسرائيل قادرة على ان تعيد التفكير وان تعيد النظر في موقفها التقليدي ، وأن تقبل حق الفلسطينيين في الوجود ، وهو الأمر الذي أدى الى انشاء وطن قومي لليهود والمسيحيين الموافقة على القرار الصادر عام ١٩٤٩ من قبل هذه المنظمة العالمية .

وفي نهاية الدورة الاستثنائية العاشرة المكروسة لنزع السلاح ، فان الجمعية العامة اصدرت قرارا في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٨ نقبتس منه ما يلي :

” ان الانسانية تجابه اليوم خطرا لم تعرف له مثيلا من قبل هو خطر ابادة نفسها نتيجة للتنافس عن تكديس كميات هائلة من أشد ما انتج من الاسلحة حتى الان تدميرا . وان ترسانات الاسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفنك بكل حياة على الأرض بل وتزيد . وان الفشل في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، ولا سيما سباق التسلح النووي ليزيد من خطر انتشار الاسلحة النووية . ومع هذا لا يزال سباق التسلح مستمرا ” . ( Resolution S-10/2 , Para.11 )

ولقد تم اقرار هذا القرار بالاجماع دون أية معارضة سواء من الدول النووية او من أية دول أخرى .

ومنذ اقرار هذا القرار فائنا نجد مع ذلك ان سباق التسلح قد استمر في المناطق التي توجد بها اسلحة نووية وتقليدية .

ان معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٦٨ ، والتي وقعت عليها حتى الآن ١١٣ دولة ، قد أعيد النظر فيها خلال مؤتمر الاستعراض الثاني الذي عقد في آب / اغسطس الماضي . وان حكومة سورينام لتعرب عن أسفها نظرا لأن الخلافات بشأن الرقابة على الاسلحة النووية قد حالت دون ان يتوصل هذا المؤتمر الى اصدار وثيقة ختامية شاملة رغم الاجماع العام الذي تم التوصل اليه بشأن كثير



من القضايا الهامة . وكان من الواجب ان تحظى بنود المعاهدة بكل التأييد حتى لا يضعف هذا الموقف هذه المعاهدة ويؤدي الى تهديد السلم والأمن الدولي . ولا شك في ان هذه المعاهدة قد حالت دون الانتشار الافقي للأسلحة النووية ، وبذلك دعمت الأمن الدولي .

ومن جانب آخر ، فان الصين وفرنسا ليستا طرفا في هذه المعاهدة ، بينما دول اخرى غير نووية تقف الآن او هي على وشك عبور ما يخلق عليه بالاعتاب النووية لم تقم بعد بتوقيع المعاهدة المذكورة . ان معاهدة منع الانتشار يمكنها ايضا ان توقف التوسع المستمر وتحديث ترسانات الاسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ولهذه الاسباب ، فان حكومة سورينام مقتنعة بالأهمية الكبرى لهذه المعاهدة . ولاننا بلد لا ينتج النفط ، فاننا ندرك كل الادراك أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، غير ان هذا يجب ألا يشكل عقبة امام التوقيع على المعاهدة المشار اليها .

ومن أجل هذا ، فاننا نرى ان قبول هذه المعاهدة يجب ان يكون اكثر جانبيه بأن يتم التوصل اليه على نحو أكبر لكيفية الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وشمة مثل بارز وفريد فيما يتعلق بقضية منع الانتشار ألا وهو معاهدة امريكا اللاتينية لنزع السلاح النووي التي صدقت عليها سورينام ، وانها لتبشر بالحيولة دون دمار نووي في قارة امريكا اللاتينية كذلك ، فان هذه المعاهدة تصلح لأن تكون نموذجا لمعاهدات اخرى لتحرير مناطق اخرى من الاسلحة النووية .

ان حكومة سورينام و ٢٢ دولة اخرى شقيقة ، قد وقعت على هذه المعاهدة وسوف تشعر بأمن أكبر اذا ما امتدت هذه المعاهدة لتشمل كلا من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوبا وغيانا . كما انها تأمل بصفة خاصة ان تبادر الأرجنتين الى التصديق على المعاهدة وان تتضمن اليها كل من كوبا وغيانا وبالإضافة الى ذلك فانها تهيب بحكومتها فرنسا والولايات المتحدة ان تصدقا على البروتوكول الخاص بهذه المعاهدة .

وشمة مظهر يدعو الى الانزعاج ، ويتمثل في مأساة سباق التسلح في وقت تعاني فيه دول العالم الثالث من حد الكفاف وتتعرض لضغوط خارجية ، منها التضخم الوارد من الخارج ، والافتقار الى رأس المال ، وارتفاع النفط ، غير ان هذه الدول تستخدم مواردها المحدودة في الحصول على اسلحة وبشكل متزايد .

وفي سبعينات هذا القرن ، فان دول العالم الثالث قد زادت من استيراد الاسلحة الى اربعة اضعاف ، اذ ما قارنا ذلك بفترة الستينات .

وثمة انتكاسة للجهود الرامية الى خفض سباق التسلح ، وتتمثل في أن معاهدة سولت ( ٢ ) التي وقعها الرئيس بريجنيف والرئيس كارتر في فيينا في شهر حزيران / يونيو الماضي ، تتعرض في الوقت الحاضر للخضار او لأن تصبح ضحية لسياسة الكتل لهاتين الدولتين العظميين .

ورغم ان معاهدة سولت ( ٢ ) لا تتضمن في حد ذاتها أى حل جذرى لمشكلة التسلح ، فان مزايا سياسية هامة ترتبط بها . انها تبشر بصفة خاصة ، بتزايد الانفراج بين الدولتين العظميين مما يمكن ان تكون له تأثيراته الايجابية وخاصة اذ ما تبتعثها مفاوضات ثنائية جديدة من اجل مزيد من خفض في الاسلحة النووية والتقليدية .

ان تصفية الاستعمار السياسي ، تكاد تكون مكتملة مع بعض الاستثناءات مثل ناميبيا وعدد من المناطق الصغرى حتى في قارتنا .

وفي ناميبيا ، فان الأمم المتحدة تواجه من جديد بمحاولة حكومة جمهورية جنوب افريقيا للحيلولة دون تحقيق الاستقلال لهذا الاقليم .

لقد اوصت بريتوريا في البداية بأنها تتفق مع ما يسمى بالخطة الغربية لاجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة وبوجود قوات للأمم المتحدة هناك . وبلاضافة الى ذلك فان جنوب افريقيا وافقت من حيث المبدأ على اقتراح السيد كورت فالدهايم الامين العام الراعي الى ايجاد منطقة منزوعة السلاح بين اتغولا وناميبيا . غير ان بريتوريا منذ ذلك الوقت فرضت شروطا جديدة لا تقبلها دول المواجهة بل لا تقبلها ايضا الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاني أود أن أشير الى محاولة جنوب افريقيا تجاهل جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا بما في ذلك القرارات التي تعترف بمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

انه لا يمكن النظر الى مشكلة ناميبيا بمعزل عن الوضع السياسي في جنوب افريقيا نفسها ، ذلك الوضع الذي يتأثر بمشكلة الفصل العنصرى .

ان حكومة سورينام تتدد بسياسة الفصل العنصرى لذلك البلد ، مستندة في ذلك الى معايير اخلاقية . ولا يمكن ان نتصور موقفا آخرا ، اذا اعتبرنا من بين العوامل الاخرى ان شعبنا ينحدر من سلالة من نزحوا من قارات اخرى ، وهكذا فان مفهومنا للحياة واخلاقنا تملي علينا ان نرفض رفضا باتا أى شكل من اشكال العنصرية .

ومذ قيام المنظمة العالمية ، فما اكثر الكلمات التي ألقيت للحديث عن مشكلة الفصل العنصرى وناميبيا . ولقد اتخذت اجراءات لا شك في فعاليتها داخل اطار الأمم المتحدة ، ومنها الاتفاقية الدولية لقمع ومعاوية جريمة الفصل العنصرى التي وقعت عليها سورينام في ٣ حزيران / يونيه من هذا العام .

ان قرارات منظماتنا العالمية ، مع ذلك ، ستبقى عديمة الجدوى ما لم تؤثر على اقتصاد جنوب افريقيا .

ان حكومة سورينام تدعم على سبيل المثال ، قرار مجلس الأمن ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) الصادر في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ والذي كان رد فعل للرعب الذي فرضته حكومة جنوب افريقيا ضد طلاب المدارس الذين تظاهروا ضد سياسة الفصل العنصرى . ان دعوة بريتوريا في هذا القرار الى وضع حد لسياسة الفصل العنصرى وأن تعفو عن السجناء وأن تمتنع عن العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة ، ستظل موضع تجاهل طالما لم تتخذ في نفس الوقت اجراءات محددة بشأن سياسة شاملة حول العقوبات الالزامية وخاصة فرض حظر على منتجات البترول .

ومن المهم أن نلاحظ أن جنوب افريقيا لم تعرب عن اهتمامها بالخطبة الضربية من أجل ناميبيا الا عندما واجهت خطر المقاطعة . ان وقت الادانة الشفوية قد ولى وحان الان وقت اتخاذ اجراءات ملموسة .

ان حكومة سورينام تعرب عن تأييدها الرسمي للشعوب المضطهدة في ناميبيا وجنوب افريقيا وبصفة خاصة لسوابو والمجلس الوطنى الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا . انها تؤيد تأييدا كاملا الكفاح من أجل التحرر القومى والقضاء على العنصرية والتمييز العنصرى والاستعمار في تلك المناطق . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أتقدم ببضع ملاحظات عن شكل جديد وخبيث من الفصل العنصرى يبدو انه يظهر بطريقة تدريجية ولم يتعرض حتى الآن لدراسة كافية ومتعمقة في المحافل الدولية . انني أتحدث هنا عن مشكلة الأقليات الثقافية والعرقية في بعض أجزاء من اوربا . ان التنمية الاقتصادية السريعة لضرب اوربا ما كان من الممكن تحقيقها الا باستيراد عدد كبير من الايدى العاملة الرخيصة من بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر وتركيا والمغرب ومنطقة الكاريبي ولقد تم جذب هؤلاء العمال من أوطانهم بطرق مختلفة . ان ثلث اجمالي سكان الكاريبي يعيشون الآن في بلدان اوربا الغربية . ان رفاهية غرب أوربا ما كان يمكن تحقيقها دون اسهام وجهود ممن يطلق عليهم اسم العمال الضيوف أو العمال المهاجرين في عملية تطوير تلك البلدان . ونتيجة للركود العالمى الحالى ، فاننا نشهد مع ذلك أنماطا جديدة من العنصرية والمعاملة غير الانسانية والتمييزية لتلك الأقليات . ان معدل البطالة بين هذه الفئة يرتفع بطريقة

غير متناسبة على الاطلاق ، كما أن ظروف معيشتها سيئة ، ويحرم أولادها في حالات عديدة من التعليم الكافي بينما يستبعدون عادة من الضروريات العامة . وبانكار هذه الضروريات عليهم فانهم لا يستطيعون ان يشتركوا اشتراكا كاملا في الفرص المتاحة في الحياة العامة . وكثيرا ما يفرض على الاقليات العرقية ، العيش في مناطق محددة ، كما تتعرض لوهشية رجال الشرطة في حالات عديدة .

وخلاصة القول ، ان هذا يؤدي الى أن مشكلات حقوق الانسان ليست مقصورة على جنوب افريقيا أو على بعض النظم في بعض بلدان العالم الثالث ، ولكنها بكل تأكيد ليست غريبة على أوروبا . ان حالات انتهاك حقوق الانسان العديدة للأقليات العرقية في ذلك الجزء من العالم ، تشهد على تلك الحقيقة المحزنة . ان هذه المشكلة ، ما لم يتم الحد منها ، يمكن في رأيي أن تتحول الى مصدر توتر لن يكون على الاطلاق في صالح السلام العالمي .

ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادي يود أن يقترح التفكير في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول هذه المشكلة المؤسفة . وفي نفس الوقت ، فاننا نعتقد ان الهيئات المختصة في منظمنا ينبغي أن تتناول هذه الظاهرة بطريقة أعمق .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي سوف يؤيد كل جهد يرمي الى تحسين ظروف العمال المهاجرين ، وهي مشكلة قد ادرجت على جدول أعمال اللجنة الثالثة لهذه الجمعية . وبشكل أدق ، فان وفد بلادي سوف يقدم تأييده لوضع اتفاقية ترمي الى دعم قضية هؤلاء العمال وأسرتهم . ان مثل هذه الاتفاقية يمكن ان تتناول أيضا المشكلة الخطيرة لهجرة الكفاءات من البلدان النامية . ان العديد منا لن يجادل الآراء الدقيقة القائلة بأن المعونة الانمائية المقدمة الى البلدان النامية انما تتجاوز بكثير الفوائد الناجمة عن هجرة الكفاءات .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت اخيرا ، كانت بداية للعقد الانمائي الثالث ، ونتيجة هذا العقد غير مؤكدة . ولكن من الواضح ان التنمية الاقتصادية لكوكبنا سوف تتأثر من الانجازات التي يتوصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ومنذ الدورة الاولى لهذا المؤتمر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، فقد انقضى أكثر من ٦٦ اسبوعا في اجتماعات لاقامة نظام دولي جديد للبحار والمحيطات .

ان الدورة الاخيرة التي عقدت في جنيف ، قد حققت تقدما كبيرا واننا نأمل في أن التنقيح الثالث للنص المركب غير الرسمي الخاص بالتفاوض بشأن مشروع اتفاقية سيتحول الى مشروع اتفاقية نهائية خلال الدورة القادمة والاخيرة على ما نأمل . ان حكومتي تشعر بالقلق ازاء تشريع التعديين ، من طرف واحد ، الذي وضعته بعض الدول ، وتحث البلدان الصناعية الاخرى على ألا تتبع مثل هذا المثال . اننا نأمل في ألا تقوم هذه الدول بمجرد التفوه بالمفهوم النبيل للتراث المشترك للبشرية . وفيما يتعلق بالجوانب العامة لقانون البحار ، فان حكومة سورينام تأسف لأنه لم يتم التوصل الى حل توفيقى بالنسبة لتعيين الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتاخمة . ومن المؤسف أن التبادل في وجهات النظر خلال الدورة التاسعة بين مجموعتي المصالح لم يؤد الى أى نص مرض لمقدمي الوثيقة (7/10/Rev.2) وللوفود ذات الفكر المماثل . وفي هذا الموضوع ، بيدولنا أن البحار تقع أيضا في مجال الانانية القومية . اننا نعرب عن أملنا في أنه سيتم التوصل الى حل يتم التفاوض بشأنه حول هذا الموضوع في الدورة التي ستعقد في اذار/مارس من العام القادم . ان مؤتمر قانون البحار يعتبر الان في مفترق الطرق . ان حكومة سورينام مقتنعة بأن وجود معاهدة شاملة ومتوازنة لقانون البحار ، هو الطريق الوحيد لتجنب المطالبات المتعددة لاستغلال ثروات المحيطات فيما يتجاوز حدود الولاية القومية وذلك وفقا لاعلان المبادئ الوارد في القرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان اعتماد الاستراتيجية الدولية الاولى للتنمية في ١٩٦٠ ، تتضمن قيمة الان وسسطة توقعات لم يتم تحقيقها . ان التفاؤل الذي كان سائدا في ذلك الوقت في القضاء على الهوة بين الأغنياء والفقراء ، لم يتحقق . ومع ذلك فان الاستراتيجية الاولى كانت تشكل قوة دفع كبيرة بسبب قبول البلدان المتقدمة لحقيقة أن مشكلة التنمية تشغل الجميع وتهم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

وفي ذلك الوقت ، فاننا لم ندرك تماما ان الافكار المثالية الواردة في تلك الاستراتيجية ، ولا سيما تلك المتعلقة بالمعونة الانمائية كان ينبغي ان يوافق عليها المشرمون الوطنيون في البلد ان المتقدمة . ان توقع ان هذه الاجهزة التشريعية هي أجهزة تتحلى بالاستنارة كان خطأ كبيرا من جانبنا .

وبعد ان دخلنا في عملية المفاوضات التي أدت الى اعتماد الاستراتيجية الثانية ، وبعد عقدين من مناقشات بين الشمال والجنوب اتسمت بالاحباط حول المستقبل الاقتصادي للعالم ، فاننا ندرك تمام الادراك اننا ينبغي ان نقوم بجهود جبارة ، بل ولا بد من ان تحدث معجزة ، لمنسوع اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء .

ان انشاء نظام اقتصادي دولي جديد يرمي الى اقامة علاقة اكثر عدالة بين الاغنياء والفقراء ، مازال هدفا بعيد المنال . وانا ما تحدثنا بصراحة فاننا نشعر بالتفاؤل نحو رغبة بعض البلدان الصناعية في أن تتقدم بالتضحيات السياسية والاقتصادية اللازمة التي تعتبر امورا جوهرية لتحقيق هذا الهدف .

واننا نتساءل بالفعل ما اذا كانت ستقوم بتخفيض حواجزها التجارية وسط هذه الاصوات الحمائية المتزايدة . اننا لا نشعر بالتفاؤل في أنه سوف يتم اجراء الاصلاحات اللازمة للنظام النقدي الدولي . ولا نميل الى الاعتقاد بان البلد ان المتقدمة سوف تزيد من معونتها الانمائية الى المستويات الكافية ، ونشعر بالتشاؤم ازاء خلفية الركود والتضخم ، اللذين يصاحبهما ايضا الارتفاع في اسعار البترول الذي يبدو انه يبدد كل الامل نحو مستقبل اقتصادي مشرق .

ومنذ بضعة اسابيع فقط ، بصرف النظر عن المناقشات الطويلة والحادة بين البلد ان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والتي بدا خلالها كما لو كان ذلك يتم في الماضي ، واننا نتحدث عن الماضي ، وليس كل منا الى الاخر لم نستطع حتى ان نعتمد رسميا الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة للثمانينات .

ومازلنا نأمل في تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب حيث ان الهوة بين من " يملكون " ومن لا يملكون ، في عالمنا خطيرة في احتمالاتها وقاتلة ، مثل ازمة الشرق الاوسط وسباق التسلح . وبصرف النظر عن تفاؤلنا المحدود بقدر ما ، فاننا نؤيد المضي قدما في الحوار بين الشمال والجنوب ، حيث ان الابقاء على الاتصالات مفتوحة هو كل ما تنشده الامم المتحدة .

وخلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، اضعنا الكثير من الوقت فسي محاولة وضع القواعد الاساسية للمفاوضات العالمية ، حول المسائل الاساسية المتعلقة بمعونة الانماء الرسمية والشؤون النقدية ومشكلة الطاقة . وخلال هذه المناقشات شعر الكثير من البلدان ان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي يقلقها شبح الكساد والتضخم وارتفاع ثمن النفط ، انه لا أمل لها على الاطلاق ، وستظل محرومة ، حيث انه حيل بين انطلاق هذه المفاوضات نتيجة ، لانتهاء السبيل طريق سدود . ونحن نعتقد ان هذه المفاوضات - على اعتبار انها ستقرر - ينبغي ان تركز على المشاكل الجذرية ، مثل المساعدة الانمائية والطاقة والاصلاحات النقدية التي ينبغي معالجتها بطريقة متفتحة وموضوعية ذات صلة مباشرة بهذه المشاكل .

ان الفشل المؤسف لدورة نيودلهي الخاصة بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والفشل الذريع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في مانابا ، ينبغي ان نعتبرهما مؤشرا للخطر بالنسبة لنا جميعا .

وفي هذا الصدد ينبغي ان نبرز الاسلوب المجحف الذي بنيت عليه المساعدة الانمائية الدولية . ان وعود البلدان المانحة قد حلت بالدعاية الكافية والواسعة في وسائل الاعلام ولكن المساعدة الانمائية الفعلية ، بطيئة الوصول وصعبة المنال ، نظرا للروتينية ، وللقبوض الكبيرة التي تعترضها . وعلاوة على ذلك فان الكثير من المساعدات تعود الى البلد المانح بشكل أو بآخر ، ولا تقيد البلد المتلقي الا بصورة هامشية . وواضح ان النية في سد الفجوة بين المانح الفسني والبلدان الملتقية الفقيرة ، لا يمكن ان تتحقق بهذه الطريقة .

ولا يعترف عادة بان التضخم السريع يؤثر تأثيرا سيئا على القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية التي يقدمها البلد المانح . وبناء على ذلك فاننا نؤيد بقوة وضع اجراء تحمي من التضخم في برامج المساعدة ، والا فانه سيثبت ان تلك البرامج ليست الا ، عسافير على الشجر وليست في اليد .

ويكل فهم فاننا في سورينام نؤيد بشدة ربط المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف ، بمعدل التضخم منعا لأن تصبح مجرد هبات شكلية أي هبات لا تساهم جديا في التنمية . وينبغي ان يعتبر ذلك احد الاسباب ، التي تحث الافراد على هجر اوطانهم سعيا وراء مراعاة اكثر خضرة .



نحن البلدان النامية ، ان ننتقد عن وجه حق الدول المتقدمة لقلّة كرمها ، وتمصّبها الوطني أو ايدولوجياتها التي كثيرا ما تكون قصيرة النظر ، تميل الى أن ننسى ، ان الركود في تنميتنا ينشأ في بعض الاحيان من أوجه قصورنا الذاتي ، ولا سيما في مجال الادارة ان البلدان النامية التي أصبحت تقريبا على عتبة التحول الى دول صناعية ، كثيرا ما تبذع في جانب واحد معين ، هو على سبيل المثال ادارة شؤونها الذاتية . ان حكومة بلادي على استعداد للاعتراف بهذِهِ الحقيقة حيث انه بصرف النظر عن مواردنا الطبيعية الواسعة ، فان انما قد أعيق بصورة جديدة في السنوات الاخيرة نتيجة للادارة غير المناسبة .

ونعتقد ان انه بصرف النظر عن عدم وجود التدابير الضرورية الشاملة الاقليمية وشبه الاقليمية والمشاركة بين الاقاليم ، أو ربما بسبب عدم وجود هذه الاجراءات ، فانه يجب علينا خلال العقد القادم ، ان نعلم اكثر فاكتر على ادارة حكيمة صارمة لقدراتنا ومواردها . وباختصار ، فاننا عند بحثنا عن اقتصاد دولي افضل وبدعنا لأولئك الذين يتطلعون الى نظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدالة ، يجب ان ننطلق من مبدأ الاكتفاء الذاتي ، وسقط الصعوبات المتواصلة التي تواجه عالمنا ، ومن ناحية اخرى ، وبعد اعتماد العديد من برامج العمل والاستراتيجيات الاجمالية الهامة خلال العقد الاخير ، فاننا نرى ان الوقت قد حان للشروع في أعمال موازية محدودة في أبعادها ، ولكنها هامة الى حد كبير .

ان حكومة سورينام ان تواصل مساهمتها بفعالية واخلاص في انجاز البرامج الاجمالية العالمية ، تريد ان تقترح بأن يعلق منذ الان اهتمام اكبر ، بإمكانات الجهود الاقليمية وشبه الاقليمية والمشاركة بين الاقاليم .

لقد حققنا استقلالنا منذ خمس سنوات مضت ، بعد ان كنا مستعمرة معزولة لأكثر من ثلاثة قرون ، ومن هنا فاننا نحاول دائما ، أن نكون هويتنا الخاصة اننا قد اتخذنا في سورينام انطلاقا جديدة نحو تحقيق مستقبل افضل لمواطنينا . وعليه فاننا نفهم ان ام العالم لاتستطيع ان تعيش دون السلام والامن الدوليين ، وهو الامر الذي قامت على اساسه الامم المتحدة لهذه الاسباب اخترت ان ادلي ببياني الاول امام المجتمع الدولي من منصة هذه المنظمة العالمية \*

\* تولى الرئيس الرياسة .

\* السيد محمد بوسنة (المغرب) : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الرئيس ،  
ان من دواعي المسرة أن أقدم لكم أخلص تهاني وفد المملكة المغربية ، لاختيار المجموعة الدولية ،  
الممثلة في هذه القاعة ، لكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .  
ان اختياركم للاضطلاع بهذه المسؤولية السامية ، انما هو تقدير لحמיד مزاياكم ، وللذكافة  
والمراس اللذين عرفا عنكم . وهو كذلك تكريم لبلدكم الصديق ، الذي يعمل جاهدا لتثبيت دعائم  
السلام في أوروبا ولتخفيف حدة التوتر في العالم .  
ان وفد المملكة المغربية ، الذي تربط بلاده بجمهورية ألمانيا الاتحادية أمتن وأصر  
الصدائة ، ليؤكد لكم كامل استعداده للتعاون معكم وتسهيل مهمتكم ، حتى تتكفل أعمال هذه  
الدورة بالنجاح المنشود .  
ان انضمام دول جديدة الى حظيرة منظمة الامم المتحدة يعتبر تعزيزا واستكمالا للصفة  
العالمية لمنظمتنا ، وان وفد المغرب ليرحب في هذا المقام بوفدى زمبابوى وسانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، ويعرب عن تطلعه للتعاون التام معها .  
ان مما يسعدنا بصفة خاصة أن نرى شعب زمبابوى ، الذي خاض كفاحا طويلا من أجل  
استرجاع حريته وكرامته ، قد احتل مقعده الألق بيننا ، وأصبح يمسك اليوم بمقاليد أموره ،  
مسجلا خطوة جديدة حاسمة على طريق استكمال انعتاق القارة الافريقية من قيود العبودية  
والاضطهاد . ان ابتهاجنا اليوم بهذا الكسب ، الذي سجل في مسيرة التحرر الافريقي ، سوف  
لن يثبط من عزائمنا على الاستمرار في عملنا الدؤوب لنصرة بقية شعوب الجنوب الافريقي ، التي  
ما زالت تكافح من أجل تحررها .  
ويطيب لي كذلك أن أهنيء معالي السيد الأمين العام لمنظمتنا ، الدكتور كورت فالدهايم  
لما بذله وببذله من عمل مخلص جاد ، يستهدف تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه  
المرسومة .

\* تولى الرئيس الرئاسة .

لقد شهدت بداية العقد الماضي بزوغ طلائع انفراج دولي، بعث في النفوس آمالا عريضة في الوصول بعالمنا الى وضع يحل فيه الحوار محل المجابهة، وتكون فيه الغلبة للوفاق على المنازعات. ولكننا نرى اليوم أن هذا الأمل قد بدأ يخبو شعاعه، حيث أن الأحداث الدولية الراهنة ليست مما يدعو الى التفاؤل. ان أسباب التوتر والاضطراب قد أخذت تستشري في مناطق عديدة من العالم، وتوشك بعض النزاعات أن تبلغ درجة يفلت معها الزمام، ويخشى أن تتعدى اطرافها الجغرافي المحدود، لتتقلب الى مجابهات أوسع نطاقا. فالتوتر المزمع في القرن الافريقي، والتهديد بالحرب هناك والمجابهة الساخنة، تقدم مثالا على ذلك، كما أن النزاع العراقي الايراني الحالي، الناجم عن انتهاك الحقوق العراقية التاريخية، يقدم مثالا آخر داميا، يخشى أن تكون له مضاعفات عالمية خطيرة، اذا لم تستجب الأطراف لساعي المؤتمر الاسلامي، ولنداء مجلس الأمن بوقف اطلاق النار هناك.

ان محاولات الهيمنة السياسية والاقتصادية، والحرص على فرض ايد يولوجيات معينة، والتنازع من أجل بسط النفوذ وتحقيق المصالح الانانية الضيقة، وتزايد الهوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، وتفاقم التخلف المزمع الذي تعاني منه الغالبية الكبرى من سكان العالم، وتفاش عبء الديون الذي ينوء تحته اقتصاد الدول النامية والتسابق الأحمق نحو التسليح، كل هذه عوامل خطيرة تكمن في طياتها أخطار حدوث هزات عالمية عنيفة، يصعب أن يتكهن المرء بعواقبها الوخيمة على استقرار العالم وأمنه. ان هذا الواقع المؤسف يحتم علينا أن نضاعف من يقظتنا، حتى يمكننا تجنب المخاطر التي بدأت تلامسها تلوح في أفق عقود الثمانينات، والتي قد تتطور - اذا نحن لم نتداركها - الى نزاعات مدمرة.

ما زالت بعض مناطق التوتر الساخنة في آسيا وغيرها، تشكل بؤرا قابلة للانفجار في كل حين.

ومما لا شك فيه، أن منطقة الشرق الاوسط تعتبر أكثر مناطق التوتر في العالم، تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

لقد أصبح المجتمع الدولي يدرك بكل وضوح أن مشكلة فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وان أي حل للنزاع في تلك المنطقة لا يمكن أن يتم دون ضمان تام للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني المناضل.

ولعل مما يدعو الى التفاؤل ذلك التجاوب العالمي الواسع ، والتفهم المتزايد ، اللذين أخذت تحظى بهما قضية الشعب الفلسطيني ؛ مقرونين بالانتصارات التي حققها هذا الشعب بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أصبحت معظم دول العالم تعترف بهذه المنظمة ، وتعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتعترف له بحقه المطلق في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه .

وما هي الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة لجمعيةنا العامة ، الخاصة بقضية فلسطين ، تتمخض عن قرار هام يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، دون أى تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، كما تؤكد حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

غير أن مما يدعو الى القلق البالغ أن نرى أن هذا الشعب المناضل ، مازال يعاني من صلف الكيان العنصرى الاسرائيلي وتعنته ، ويتعرض يوميا لجرائم الابادة والتقتيل ، كل هذا ، بينما تتماذى اسرائيل في سياسة تهويد الأراضي الفلسطينية ، وطمس معالمها الدينية والاثرية ، وتغيير التركيب السكاني فيها ، متحدية بذلك قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وضاربة عرض الحائط بالرأى العام الدولي ، في محاولة يائسة لمحو الشخصية الفلسطينية .

لقد أصدر برلمان الكيان الصهيوني مؤخرا قانونا أساسيا يقضي بضم مدينة القدس إلى إسرائيل ، ويجعلها حسب ادعائه عاصمة أبدية وموحدة لها . وان دل هذا التصرف على شيء فانما يدل على مدى التحدي الإسرائيلي السافر للقرارات الدولية العديدة التي تندرج بمحاولات إسرائيل تهويد مدينة القدس ، وتدل بالتالي على رفضها القاطع والنهائي للحل السياسي العادل للمشكلة الفلسطينية وعدم قبولها الالتزام بقرار مجلس الأمن الأخير رقم ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) الذي يعتبر كل الاجراءات التشريعية والادارية والأعمال التي تشمل تغيير هوية ووضع مدينة القدس لأغية وباطلة ، ويطالب بالغاءها على الفور .

وبهذه المناسبة ، يسرنا أن نعرب عن تقديرنا البالغ للدول التي قررت ، من خلال سفارتها في القدس ، استجابة لنداء المؤتمر الاسلامي ، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن . وهذه الدول هي : هولندا ، بوليفيا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، غواتيمالا ، هايتي ، بنما ، أوروغواي ، فنزويلا .

لقد اعتبر العالم الاسلامي قاطبة - وبحق - الاجراء الإسرائيلي بضم القدس ، عملا استفزازيا ، وتحديا صارخا لمليارين من المسلمين والمسيحيين . ولمجابهة هذا التحدي الإسرائيلي الصلح ، دعا جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب لجنة القدس لعقد دورتها الطارئة بمدينة الدار البيضاء تحت رئاسة جلالاته . وقد أكدت المجموعة الاسلامية في هذا الاجتماع التزامها بمجابهة التحدي الإسرائيلي ، وبتحرير القدس الشريف ، واعتبرت ذلك الالتزام واجبا اسلاميا وانسانيا ، يفرض على جميع الدول الاسلامية والدول الصديقة المحبة للعدل والسلام مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله ، من أجل ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على أرضه .

وكان لبلادى أيضا شرف احتضان المؤتمر الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، الذي اتخذ عدة قرارات أكد فيها التزام الدول الاسلامية كافة بتحرير المدينة المقدسة ، وعزمها على استخدام جميع امكانياتها وطاقاتها لمجابهة القرار الإسرائيلي بضم القدس .

ان المملكة المغربية التي يرأسها لجنة القدس ، والتي تعتبر قضية فلسطين والقدس الشريف قضيتها الأولى ، تؤكد من جديد التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني المجاهد ، حتى

يمكن من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه ، تطالب الجمعية العامة باتخاذ جميع الاجراءات لوقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل ، لاستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية ، ولتحديتها لقرارات الأمم المتحدة ولا رادة المجموعة الدولية .

ان المغرب ، الذي يتابع بقلق بالغ الاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان ، يعبر عن شجبه وادانته للغارات الاسرائيلية على المدن والقرى اللبنانية ، ويعبر - بكل قوة - عن تضامنه مع شعب لبنان الشقيق ، ويؤكد مساندة الكاملة للحكومة اللبنانية للحفاظ على استقلال لبنان وضمان سيادته ووحدة أراضيه .

ان شعب أفغانستان الذي بذل - عبر العصور - ثمنا فاليا للحفاظ على استقلاله ، يضحى اليوم بخيرة أبنائه في سبيل تمسكه بحريته وسيادته وعقيدته . ولقد جاءت معارضة الجمعية العامة للوضع الجديدة التي أحدثت في أفغانستان ، كتعبير واضح عن عزم المجموعة الدولية على عدم قبول هذا الوضع ، والعمل على تغييره .

ان المغرب الذي تربطه بالاتحاد السوفياتي علاقات قديمة من الود والصداقة ، يسعى جاهدا للحفاظ عليها وتنميتها ، لا يسعه مع ذلك الا أن يؤكد مبادئ التضامن الاسلامي مع شعب أفغانستان المجاهد ، وسيعمل داخل اطار المؤتمر الاسلامي على البحث عن حل ملائم لهذا المشكل المؤلم ، طبقا لمقررات المؤتمر الاسلامي المتخذة في اسلام آباد .

ان على الأمم المتحدة واجب نصره شعب أفغانستان في ممارسة حقه الثابت في تحديد نمط العيش الذي يبتغي لنفسه بكامل الحرية ، وان المغرب الذي عليه جزء من واجب الدفاع عن التراث الاسلامي ، ويعمل مخلصا على حماية المثل والقيم الاسلامية الخالدة ، يؤكد من أعلى هذا المنبر تضامنه الكامل مع شعب أفغانستان المسلم .

هناك شعب آسيوي آخر هو شعب كمبوتشيا الديمقراطية ، يقع اليوم ضحية سياسة فتنة مطلقة ، ويعاني سكرات الموت الجسدي والمعنوي بفعل ظلم حكومة فرضت عليه من الخارج . ان التضامن الدولي الذي تأكد بعد الكثير من العراقيل ، من أجل انقاذ شعب كمبوتشيا من المجاعة والأوبئة وتفشي الفوضى وانعدام الأمن ، انما ينبغي أن يتعدى هذا الاطار السلمي الاطار السياسي ، الذي يضمن فيه لهذا الشعب ، حقه في الكرامة وحرية الاختيار والعيش في أمن

وسلام .

ان الدول التي قامت منذ ربع قرن باعادة النظر في سلوكها تجاه افريقيا، وأخذت تبني هذا السلوك على أسس أكثر ملاءمة لمطامح الشعوب ، يجب أن تتفهم عزم القارة الافريقية اليوم على مقاومة كل تسرب مريب لأيد يولوجيات غريبة عنها ، وعلى الوقوف في وجه كل المحاولات الرامية الى زعزعة استقرارها ، والهيمنة عليها ، والاستغلال البشع لثرواتها ، وفرض التبعية الاقتصادية عليها .

واننا في الوقت الذي نبتهج فيه بقيام جمهورية زبابوي لا ينبغي أن ننسى أن شعب ناميبيا لا يزال يخوض معركة بطولية من أجل التعجيل بمسلسل تصفية الاستعمار ، هذا المسلسل الذي قررته منظمة الأمم المتحدة والذي يرتطم دائما بعناد النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وهكذا فان الجهود الحميدة التي يبذلها الأمين العام ، دكتور كورت فالدهايم والمقترحات التي تقدمت بها الأمم المتحدة في حزيران /يونيه الأخير ، مازالت تصطدم بمماطلات سلطات بريتوريا العنصرية ، التي تمعن في استهتارها بالقرارات العديدة ، التي أقرتها منظمنا بما يقارب الاجماع .

هاني احبي هنا باسم المملكة المغربية ، نضال الشعب الناميبي البطل ، وأؤكد مساندتنا لكفاحه البطولي ، من أجل استقلاله التام ووحدته الترابية الكاملة .

وفي الوقت الذي نرى فيه ان التسامح أخذ يفرض نفسه يوما بعد يوم وأن العالم بدأ يدرك ضرورة احترام حقوق الانسان في جميع اشكالها ، نجد ان النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية ما يزال يمارس سياسة التمييز العنصرى (الابارتايد) ، ضد شعب افريقيا الجنوبية ، ويخضعه لأعمال القمع الجماعي ، وان اولئك الذين يقدمون دعمهم لجنوب افريقيا ويتعاونون معها مباشرة او بطرق ملتوية ، انما يتجاهلون القرارات العديدة التي اصدرتها الامم المتحدة في هذا الصدد ، ويجعلون من انفسهم شركاء متواطئين مع العنصريين في جنوب افريقيا .

ان معضلة اللاجئين التي تعاني منها مناطق عديدة من العالم ، تشكل بالنسبة للقارة الافريقية مأساة تتخذ ابعادا تدعو الى القلق البالغ . ولا يخفى على احد ان هذه المأساة التي تمس الملايين من المشردين في افريقيا ، تثقل كاهل البلدان الافريقية ، مضيفة بذلك اعباء جديدة الى صعوباتها الاقتصادية المزمنة .

هناك ملايين من البشر في السودان ، والصومال ، والكامرون ، وزامبيا ، تعيش في عوز كامل ، وما زالت تنتظر بفارغ صبر ، بادرة تضامن دولي تنقذها من مأساتها .

وان النشاط الذي تقوم به المفوضية السامية للاجئين ، لنشاط مفيد وحميد . ولكنه لستم تتوفر له بعد ، جميع الامكانيات والدعم الضروري ، رفم التعاطف الذي يحظى به من طرف المجموعة الدولية .

وما تزال منطقة شمال غرب افريقيا - مع الاسف - تشهد توترا مصطنعا يحاك ويغذى عمدا من الخارج . ان ما يسمى بقضية الصحراء الغربية ، ما هو في الواقع سوى ترجمة سياسية - على المستوى الجهوى - لسياسة هيمنة ، ترمي الى فرض سيطرة ايدولوجية واقتصادية ، تتستر وراء قناع الدفاع عن المبادئ التي تتظاهر بعض الدول برفع لوائها بحماس يبعث على الشك . ولقد ادنت هنا في العام الماضي ، مكائد اعداء قضية وحدة المغرب الترابية المقدسة ، التي تريد ان توهم الناس بوجود كيان خيطلت له هوية خاصة ، وأن توهم كذلك بوجود ما يسمى " بدولة صحراوية " يسعى اعداء وحدة المغرب الترابية لان يحيطوها بصبغة المشروعية ، خلافا للواقع وخلافا لكل قواعد القانون والمنطق السليم .

ولقد ابنت كذلك كيف ان المغرب ابتلى بأبشع انواع الاستعمار الذي قام ، بالاضافة الى



حرمانه من استقلاله ، بالحاق ضرر بالغ بوحدته الترابية وذلك بتقسيم المغرب الى خمس مناطق احتلالية اجنبية مختلفة ، ومنطقة سادسة تحت ادارة دولية .

ورغم ان مدة احتلال المغرب دامت قرابة خمسين عاما ، فان هذا الاحتلال لم يتم دفعة واحدة ، وانما استمرت عملية هذا الاحتلال مدة طويلة ، وتمت في تواريخ وفترات متفاوتة ، حيث تم اخضاع اطراف المغرب ، طرفا بعد الاخر على مراحل . وبناء على هذا الواقع ، فان استقلال المغرب قد تم بدوره على مراحل ، وفي فترات زمنية متفاوتة . ولقد استقلت المنطقة الوسطى الخاضعة للحماية الفرنسية في الثاني من شهر آذار / مارس ١٩٥٦ .

والمنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الاسبانية انضمت للوطن الاب في ٧ نيسان / ابريل من نفس العام .

وقد استرجعت منطقة طنجة الدولية في خريف عام ١٩٥٦ . وأعيد للمغرب في سنة ١٩٥٨ الجزء الشمالي مما يسمى بالصحراء الغربية ، تحت اسم منطقة طرفاية .

اما منطقة ايفني ، فقد اقتطعت بدورها من الصحراء المسماة بالصحراء الاسبانية لتعاد الى المغرب في عام ١٩٦٩ . طبقا لقرارات الامم المتحدة التي طلبت من اسبانيا الدخول في مفاوضات مع بلادى حول المشاكل الناجمة عن استعمار منطقة ايفني والصحراء ، المسماة في ذلك الحين بالصحراء الاسبانية ، والتفاوض على السيادة في هذه المنطقة .

وأخيرا فان اراضي الصحراء المسماة بالصحراء الغربية قدمت استعادتها في سنة ١٩٧٥ ، وهي استعادة أخذت الامم المتحدة بها علما في قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٥٨ بـ٤ بتاريخ ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . لقد كان نضال المغرب لاستعادة وحدته الترابية ، نضالا طويلا استمر طوال الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد استقلال الجزئين الشمالي والوسط منه . وقد بدأت الحركة الوطنية للاستقلال نضالها في آن واحد ، في جميع الاقاليم المغربية من شمالها وجنوبها\* .

وحيثما اجبر الاستعمار على تقديم تنازلات كبيرة بجلائه عن المناطق التي لم يعهد في استطاعته مواجهة الحركة الوطنية فيها ، فانه حاول عن طريق لجوئه الى اوضاع قانونية مختلفة اطالة سيطرته على الاقاليم البعيدة ، التي كانت طاقاتها الاقتصادية بادية للعيان ، ولكنها لم

\* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد كارياس (هندوراس) .

تكن مستثمرة بعد . ومع ذلك ، فان المقاومة ضد الاستعمار سواء في المناطق المحررة ، أو في المناطق التي بقيت تحت السيطرة الاستعمارية ، قد استمرت في عملها ونضالها ، من أجل التحرير والوحدة الوطنية الكاملة .

وقد عقد في هذه المرحلة في ربيع عام ١٩٥٦ ، مؤتمر سكان الصحراء الغربية في ام الشقاق في منطقة العيون ، حيث تبني المؤتمر الاعلان المشهور ، الذي بادرت فيه جميع قبائل المنطقة بالاعراب لجلالة الملك المغفور له محمد الخامس ، عن اخلاصها وولائها للعرش العلوي ، وللأمة المغربية ، التي يعتبرون انفسهم جزءاً لا يتجزأ منها .

وقد قدم الى الرباط آنذاك ، وفد يمثل سكان المنطقة ، حيث استقبله العاهل الراحل محمد الخامس رسمياً ، في مقابلة تعهد فيها بالسهر على حمايتهم ، وعلى احاقهم بالوطن الأب .

وعندما قامت السلطة الاسبانية الحاكمة في الصحراء ، بابداء عداها للسافر لقضية استعادة المغرب لحقوقه ، تشكل جيش للتحرير في المنطقة ، نجح في القيام بعمل مباشر ، يستهدف استعادة المغرب لارضه الوطنية . وقد بددت المعركة الحاسمة في " الدشيرة " عام ١٩٥٧ في منطقة العيون شمل الوجود العسكري الاجنبي في الصحراء المغربية ، حيث لاذت فلول جيش الاحتلال بالفرار .

ولكن عملية " ايكوفيون " التي توأطت فيها الجيوش الاسبانية في المنطقة مع الحيوش الفرنسية ، القادمة من الجزائر وافريقيا الغربية ، وتعاونت فيما بينها لمدة اسابيع عديدة قد اسفرت عن تمكين هذه القوى الاستعمارية من مواجهة المقاومة المسلحة ، بعد ان كانت المقاومة قد حررت عملياً ، الجزء الأكبر من هذه الارض .

واستمر المغرب المستقل منذ ذلك الوقت في سلوك جميع الطرق المتوفرة لديه لإسماع صوته واسترجاع حقوقه . وبدون أن يقطع المغرب اتصالاته مع الحكومة الاسبانية بهذا الشأن ، فإنه كان الدولة الاولى والوحيدة التي طرحت على الامم المتحدة سنة ١٩٦٣ موضوع ايغني وموضوع الصحراء الاسبانية .

كان المغرب اذن ، هو المحرك الوحيد على مدى سنين عديدة لكل الجهود المستهدفة تصفية الاستعمار الشاملة عن صحرائه .  
أما في داخل الصحراء فقد التفت الحركة الوطنية من حول الجبهة الوطنية والأحزاب التي تسعى لتحقيق نفس الهدف .

فإلى جانب جيش التحرير نجد جبهة الوحدة ، وجبهة تحرير الصحراء المغربية والحركة الثورية للرجال الزرق وجبهة التحرير والوحدة وحزب الوحدة الوطنية الصحراوي . وقد استمعت اللجنة الرابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٦ الى معظم هذه الحركات التي جاءت تؤكد مغربيتها وتبئين مفزى الكفاح الوحدوي الذي تخوضه .

وبعد أن عادت الأقاليم الصحراوية الى الوطن الأب ، عادت الحياة الديمقراطية التي تلك الأقاليم ، اسوة بباقي الأقاليم المغربية ، ودعي سكانها الى المشاركة في أربع استشارات محلية ووطنية بالاقتراع العام . فكانت الانتخابات المحلية والاقليمية والمهنية سنة ١٩٧٦ ، وكانست الانتخابات التشريعية التي نتج عنها ايفاد سبعة نواب ( يمثلون الاقاليم الصحراوية ) الى مجلس النواب الوطني سنة ١٩٧٧ ، وكان الاستفتاء الوطني على تعديل أول للدستور في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٠ والاستفتاء الوطني على تعديل ثان للدستور في ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٠ .

وهكذا فان أزيد من ٩٥ في المائة من سكان الأقاليم الصحراوية يشاركون مشاركة نشطة في الحياة الوطنية في مختلف أوجهها ، وينصرفون آمنين الى مشاغلهم اليومية ويعتبرون أن مشكل تحررهم وعودتهم الى حظيرة الوطن مشكلة تم حلها بصفة نهائية .

وباعتبار أن المنطقة مفتوحة بكامل الحرية لكل ملاحظ فان هذه الوضعية هي في حد ذاتها تنفيذ قاطع لكل الادعاءات المفرضة التي حاول خصومنا أن يضللوا بها الرأي العام العالمي .

ان الاحصاء الاخير للسكان الذي قامت به اسبانيا سنة ١٩٧٣ باعتبارها آنذاك السلطة الحاكمة قد تم في ظروف تقنية دقيقة لا يضعها أحد موضع الارتياب وهي تنص - في وثيقة مسجلة لدى الامم المتحدة - على أن عدد سكان الاقليم يبلغ ثلاثة وسبعين ألف نسمة وبعض المقاطع . ويكفي أن نلاحظ ان ما يقرب من ٦٨ ألفا من السكان قد تم حاليا احصاؤهم في مدن وقرى الصحراء المغربية ، لنستدل على أن الادعاءات الزائفة الصادرة من الجزائر حول تمثيل سكان الصحراء لا يمكن أن تحظى بثقة أحد .

ان المغرب يعلن بصفة قاطعة أن تصفية الاستعمار في أقاليمه الصحراوية قد تحققت ضمن الشروط القانونية والدبلوماسية المطلوبة ، وأن استكمال لوحده الترابية ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، استكمال نهائي لا رجعة فيه .

لقد أدركت افريقيا المخاطر التي تهدد القارة بأسرها ، والمتمثلة في استمرار هذا المشكل المصطنع ، فكلفت ، خلال مؤتمر القمة السابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في " سيراليون " ، لجنة الحكماء بمهمة التوفيق بين أطراف النزاع . وعلى الرغم من التحفظات التي عبرت عنها بلادى ازاء بعض أعضاء اللجنة الذين لم تكن تتوفر فيهم صفة الحياد ، فقد شارك المغرب في اجتماع فريتاون ، مبرهنا بذلك على رغبته في السلام ، وفي التعاون ضمن اطار افريقي لاقامة جو من الوفاق وحسن الجوار في المنطقة .

ومن جهة أخرى فان حضور عشر منظمات تمثل حركات المقاومة ضد الاستعمار الاسباني والتشكيلات السياسية التي كافحت في الاقاليم الصحراوية من أجل العودة الى الوطن الأب ، ان حضور هذه الهيئات في فريتاون وادلائها بأرائها أمام لجنة الحكماء ، ليشكل الدليل القاطع على أن سكان الاقاليم الصحراوية قد اختاروا بصفة نهائية أن يبقوا مغاربة . وهكذا قدمت هذه المنظمات من الاقاليم الصحراوية شهادة صادقة تركت أثرها في نفوس أعضاء لجنة الحكماء ، وجعلتهم يتوفرون على عناصر مباشرة لتقييم الوضع ومكنتهم من تفهم المشكل تفهما أدق وأعدل .

ورغم عدالة قضيتنا ، ورغبتنا الأكيدة في السلام ، فان ترابنا الوطني يتعرض لاعتداءات خارجية متكررة ، سنواجهها كما واجهناها بحزم وعزم كما يقتضي منا الواجب ، وطبقا لحقنا في الدفاع المشروع عن أنفسنا .

لقد عرف الشعب المغربي طوال تاريخه الحافل كيف يخوض معركته عندما يقتضي الأمر الحفاظ على عقيدته والدفاع عن وحدته الوطنية ووحدته الترابية .

ومع هذا فان المغرب البلد المسالم الرافع في السلم لم يفتأ يدعو خصومه الى أن يبحثوا معه عن طرق المؤدية الى السلام والاستقرار واعادة علاقات حسن الجوار التقليدية .

لقد قرر رؤساء الدول الافارقة في مؤتمر القمة السابع عشر المنعقد في " فريتاون " أن يدرسوا مشكل التوتر في شمال غرب افريقيا من منظور جديد ، وذلك بوضعه في اطاره الحقيقي كنزاع بين دول افريقية .

وهكذا اختاروا أن يعالجوا الموضوع معالجة سلمية مطابقة لروح الأخوة والتضامن التي أقرها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . فالفقرة الرئيسية الصاملة من القرار المصادق عليه في فريتاون ، تطلب بوضوح من لجنة الحكماء في اطار المهمة الجديدة التي اسندت اليها :

" ان تستمر في بذل الجهود من أجل التوفيق بين أطراف النزاع لايجاد حل

سلمي ودائم له " . كما جاء بالنص :

وبذلك قرر المؤتمر ألا يزوج بعد اليوم أعضاء لجنة الحكماء وأطراف النزاع في متاهة الحيشيات والمبادئ الضيقة التي لا تنطبق على واقع الأمور ، والتي لم يكن لها من مفعول سوى عرقلة الوصول الى طريق السلام .

السيد الرئيس تتوالى النداءات هنا وهناك في مختلف جهات العالم ، مطالبة باتخاذ الاجراءات الملموسة التي من شأنها تقوية أسباب السلام الدولي ، وترسيخ مبدأ فض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية .

ان المغرب ، وهو يتطلع مخلصا الى انفراج دولي حقيقي ، ليسوؤه ان يرى مشكلة نزع السلاح الدولي التي يتوقف عليها الأمن الدولي ومصير البشرية جمعاء ، مازالت حبيسة مأزق يبيد وكأنه لا منفذ له . كما يسوؤه ان يرى ان النتائج المشجعة التي تمخضت عنها الدورة العاشرة الخاصة التي كرستها الجمعية العامة لقضايا نزع السلاح قد نلت دون تنفيذ ، ولم يكن لها أى تأثير لكبح جماح السباق الجنوني للتسلح . ان الدول الكبرى التي لديها مخزونات هائلة من السلاح النووى ، والتي ما تفتأ تخصص موارد مالية ضخمة لتلووير وتحسين هذا السلاح ، لا ينبغى لها أن تصم آذانها عن نداءات الانسانية التي يستبد بها الخوف من هول الدمار الذى تحمله في لياتها تلك المخزونات الخلسيرة .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أندد بالحملة المفرضة التي تتعرض لها بعض الدول النامية ومنها العراق الشقيق في محاولتها وضع برامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأن أؤكد حق الدول النامية عامة في اقتناء التقنية النووية واستخدامها في الأغراض السلمية ، وحققها كذلك في تلووير قدراتها العلمية والتقنية في هذا الميدان .

ان المغرب يسجل بعميق القلق فشل المؤتمر الثاني لمراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية الذى انعقد مؤخرا بمدينة جنيف والذى لم يستطع ان يتوصل الى اتفاق في الرأى حول تعزيز هذه الاتفاقية . وما يزيد في قلقنا ان هذا الفشل يأتي في وقت لم تحرز فيه المجموعة الدولية أى تقدم بخصوص نزع السلاح النووى الذى يعتبر خطوة أولى على طريق تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل .

والمغرب الذى يعمل بنشاط في سبيل تحقيق نزع السلاح على المستويين الدولي والاقليمي يضم جهود ه الى جهود جميع قوى السلام من أجل ابرام اتفاقيات دولية تهدف الى تحريم جميع الأسلحة ذات الدمار الشامل .

وان باستلعاة حركة عدم الانحياز التي عرفت خلال السنوات الصعبة من فترة الحرب الباردة كيف تقاوم مختلف انواع الضغوط ، أن تلعب اليوم دورا فعلا في البحث عن سبل الانفراج والأمن الجماعي شريطة ان تتمسك بأمانة بالمبادئ التي هي أساس قوتها وأن تباعد عن سياسة المحاور

وأن تعارض بشدة هيمنة أقلية من أعضائها على سياستها . ولن يألو المغرب من جانبه أى جهد ليعيد لمبادئ عدم الانحياز أصالتها وقوتها وأشعاعها . ستحتضن مدينة مدريد بعد أيام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وان المغرب ليرجس لدول هذا المؤتمر النجاح التام في جهدهم الراعي لضمان الأمن في قارتهم ، ولاقامة صرح تعاون مثمر ومخلص بينهم . ومع ذلك فاننا لا نستطيع ان نستوعب كيف يمكن تدعيم الأمن الأوروبي مادام حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحا للنزاعات . وان المغرب ليولي أهمية بالغة لمسألة دعوة المؤتمر له للادلاء بوجهة ناره فيما يخص قضايا التعاون مع القارة الأوروبية وأمن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

والمملكة المغربية ، باعتبار موقعها الجغرافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تضطلع بمسؤولية خاصة بالنسبة لمضيق جبل طارق ، وهي لذلك تدرك بعمق دورها التاريخي الحضاري في المنطقة . لقد كانت بلادى على مرّ الأحقاب التاريخية جسرا للاشعاع الحضاري بين القارتين الأوروبية والافريقية . ولعبت دورا حاسما في الربط بين المدينتين الاسلاميه والمسيحية . وهذا هو السر في حرص المغرب على الاستمرار في القيام بدور التقارب والربط بين شعوب المنطقة . وقد تجلّى هذا الحرص في مشروع الربط بين طرفي مضيق جبل طارق بمعبر ثابت تجرى الآن الدراسات الفنية الأساسية من أجل انجازه . ان هذا المشروع الضخم لينبىء عن سعينا الدائم نحو تقوية حلوظ السلم والتعاون والتنمية بين شعوب البحر الأبيض المتوسط والعمل خاصة من أجل قيام تعاون مثمر بين المجموعات العربية والافريقية والأوروبية بما يعود بالنفع العميم على شعوب هذه المجموعات كلها .

لقد وصل الوضع الاقتصادي العالمي مرحلة من التدهور ستمس عواقبها الوخيمة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . وقد أخذت الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الدولية تخشى بشكل خاص من الآثار السيئة التي قد تنجم عن عدد من الظواهر التي تولدت عن هياكل اقتصادية قديمة بالية لم تعد تتلاءم مع الوضع العالمي الجديد ولم تعد تخضع لأية رقابة . ان أزمات الديون ، والبطالة ، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية المزمنة الناجمة عن هذه

الآفات ، ما تفتأ تنخر اقتصاديات دول العالم الثالث وتقلل من حظوظ تنميتها ، كما انها تجهض كل مفعول ايجابي لبعض بؤادر التقدم التي يتمكن العالم الثالث من تحقيقها من حين لآخر ، رغم الثقلات التي يتعرض لها وضعه الاقتصادي .

لقد انمهرت المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة ضرورة اعادة الزار في تنظيم الاقتصاد العالمي ، بتقليل الفوارق بين الفقراء والأغنياء وبالقضاء على حـالـات الظلم والحيث الاقتصاديين . وكان ذلك هو الهدف الذي توخاه مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الثالثة والمؤتمر الخامس للامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ان العالم الثالث قد شارك في تلك الاجتماعات المختلفة يحدوه أمل في ايجاد قاعدة للعمل يقبلها الجميع . لكن الارادة السياسية لم تكن متوفرة لدى مخالفيه من الجانب الآخر الذين لم يكن يهمهم سوى الاحتفاظ بالدايم بسيلرتهم ، والذين قابلوا بالماملة والتسويف كل محاولة لاقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ورغم اننا نقف على مشارف العقد الثالث للتنمية ، فان التحليلات والدراسات المتعلقة بالعقد الثاني المنصرم ، تدل على اننا مازلنا أبعد ما نكون عن تحقيق أهداف ذلك العقد . بل انه يمكن القول ان الوضع قد زاد تدهورا بالنسبة للأقلار النامية التي تعاني من عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية المتمثلة في ظاعرة التضخم وتزايد أثمان المواد الأساسية ومواد التجهيز وتدهور ميزان الأدايات الخ .

ومن هذا المنطلق ، فان التعاون قد أضحي ضرورة تفرض نفسها على الجميع ومن شأن هذا خلق جو من الانصاف تستفيد منه الدول النامية التي باتت من حقها ان تطالب بتدابير تزيد من حصتها من الانتاج الصناعي العالمي ، وتحقق اصلاح نظام النقد الدولي ، وتعمل على تقديم دعم مالي خارجي لبرامج التنمية الخاصة بها ، وتخفف من عبء ديونها الخارجية وتساعد ها فـي عملية تحويل موادها الأولية الخام ، وتلغي سياسة الحماية الاقتصادية التي تمارسها الدول المتقدمة، وتساعد على نقل التكنولوجيا الملائمة لحاجات الأقطار النامية حسب امكاناتها التمويلية .



ومن المؤسف أن نسجل أن الدورة الخاصة الحادية عشرة للجمعية العامة التي عالجتها قبل مدة ، قضايا التنمية ، قد أنهت أشغالها بنتيجة هي أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح . وكان العالم الثالث يتطلع مخلصا إلى حل وسط يفتح أمامه أبواب الأمل ، ولكنه وجد نفسه ، مرة أخرى ، أمام رفوض لم يعد لها مبرر ، خصوصا وانها صادرة عما يمكن تسميته بتضامن الأثرياء .

ومع هذا فان المغرب يولي اهتماما كبيرا لأن تتابع أثناء الدورة الخامسة والثلاثين الجهود التي بذلت في الدورة الخاصة الأخيرة ، وهو يوجه نداء حارا إلى جميع الدول الأعضاء للعمل على تحقيق توافق عام حول استراتيجية التنمية ، كي ننصرف جميعا مخلصين إلى عمل مشترك يحالفه النجاح .

وان افريقيا التي أدركت تماما أهمية هذا الموضوع خلال مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في نيجيريا في شهر نيسان / ابريل الماضي ستقوم بدورها في هذا المجهود المشترك ، وكان من دواعي ارتياحها أن ترى الجمعية العامة للأمم المتحدة تأخذ بالاعتبار المخطط المصادق عليه في لاغوس وتدرجه ضمن الاستراتيجية الدولية للتنمية للعقد الثالث للأمم المتحدة والتي سيشعر في العمل بها ابتداءً من شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

ونحن نأمل أيضا أن تتوصل الجمعية العامة خلال دورتها الحالية إلى ازالة آخر العراقيل والمصاعب التي تحول دون اتفاق الأطراف في اطار حوار الشمال والجنوب ، حتى نتمكن من أن نشرع ابتداءً من السنة القادمة في المفاوضات الشمولية .

لقد تلقت المملكة المغربية بكامل الارتياح نتائج الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة الخاص بقانون البحار . ولقد حملت تلك النتائج تباشير آمال عريضة وفتحت آفاقا واسعة قد توصلنا في السنة القادمة إلى حلول مرضية للقضايا المتعلقة .

ومع هذا فانه ينبغي علينا أن نولي اهتماما خاصا للمرحلة النهائية من المفاوضات التي شاركنا فيها بصبر وأناة ، وأن ندعم ما حققناه من نتائج وذلك بادخال ما يتعين من التحسينات التي تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية الأساسية للدول ، وتضمن توزيعا أكثر انصافا للموارد العالمية ، الأمر الذي سيوفر للمعاهدة الدولية المنتظرة لقانون البحار حظا أكبر من القبول والنجاح .

ومن المناسب أيضا أن تتحلى الدول بالحكمة والرزانة في انتظار اقامة جميع المؤسسات المرتبطة بالنظام الدولي لأعماق البحار ، وأن تحترم نص " تصريح المبادئ المنظمة لأعماق البحار والمحيطات خارج حدود التشريعات الوطنية " .

ان ضمان الأمن الدولي ، والعمل من أجل السلام ومساعدة الشعوب على التحرر ، وتطوير التنمية الاقتصادية لهي أهداف نبيلة جندت منظمة الأمم المتحدة امكانياتها لتحقيقها . ولكن هذه المهمة السامية ستبقى غير ذات جدوى اذا لم تضطلع المجموعة الدولية بكل حزم واخلاص بمهمة النهوض بالانسان كانسان ، وضمان احترام حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

اننا نعيش في عالم يفتقر قبل كل شيء الى الطمأنينة والأمن وتجنيب البشرية شرور الحروب وأخطار الدمار الشامل والى ضمان الاكتفاء الاقتصادي واحترام كرامة الانسان . وان المغرب ، من جهته ، لمصمم العزم على الاستمرار في العمل على خلق مناخ سياسي واجتماعي ملائم سواء على الصعيد العالمي أو في اطار المنطقة التي يقع فيها ، وهو يدعو الى اقامة صرح علاقات تعاون بناء تلتقي فيها عبقريات كل الشعوب حول الخير والبناء والتطوير ، وتبتعد عن شرور الأخطار وويلات الحروب .

واننا في المغرب ، ملكا وحكومة وشعبا ، لمقتنعون بأن احترام مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة من طرف الجميع وتعزيز دور المنظمة كآطار أمثل للحوار البناء بين الدول الأعضاء لمن شأنه أن يوجه مسيرتنا نحو تحقيق المثل العليا التي تتطلع اليها الانسانية جمعاء .

السيد راو ( الهند ) ( الكلمة بالهندية ) ( قدم الوفد النص بالانكليزية ) :

السيد الرئيس ، انني أعرب لكم عن خالص تهاني وفد بلادي بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان تعيينكم في هذا المنصب السامي هو اشارة بصفاتكم الشخصية كدبلوماسي خبير محنك . ان هذا ليعد اشارة أيضا باخلاص بلدكم للمثل العليا للأمم المتحدة ، وان البيان الذي أدليتكم به في افتتاح هذه الدورة قد أعرب عن اخلاصكم للأهداف والمبادئ الأساسية للميثاق . وانني لأتمنى لكم النجاح الكامل في المهمة التي تقومون بها ، وانني لأؤكد لكم تدعيم وفد بلادي الكامل لكم خلال أداء هذه المهمة .

ما يدعو الى الاقتباط بالنسبة لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادى للعمل الذى قام به سلفكم سفير تنزانيا المتحدة السيد سليم أحمد سليم عند رئاسته للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدورات الثلاث التى تلتها خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . ان اخلاصه وتفانيه وجلده على العمل ، كلها صفات ستبقى خالدة للذكرى .

يسعدني ، مرة أخرى ، أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة . اننا لمعجبون بالطريقة التى قام بها بتولي المسؤوليات الدقيقة الطاقة على عاتقه بالنسبة للوضع العالمى المعقد . ان أسفاره عبر العالم وجهوده المتصلة بمواطن الأزمات والتوتر ، قد سمحت بالتخفيف من حدة التوترات فى عالمنا المضطرب .

لقد سبق أن أتيت لي الفرصة ، خلال الدورة الحادية عشرة الاستثنائية ، لأعرب عن تهناني وفد بلادنا لشعب زمبابوى المحب للحرية على استقلاله الذى حظي به بعد أن دفع ثمننا باهظا ، وعلى انضمامه للأمم المتحدة . أود ، مرة أخرى ، أن أرحب بزمبابوى بيننا ، وأن أتمنى النجاح الكامل لزمبابوى في مهمتها الصعبة وهي مهمة البناء الوطنى .

كذلك يطيب لي أيضا أن أهنئ بكل صدق وحرارة سانت فنسنت وجزر غرينادين التى أصبحت الدولة ١٥٤ في منظمتنا هذه ، واننا لنعرب عن ارتياحنا واقتباطنا ، مع سانت فنسنت وجزر غرينادين لانتصارها . واننا على يقين من أن تطلعات هذا البلد نحو مستقبل زاهر ، سوف تتحقق فى السنوات القادمة . ان الهند تزعم اقامة علاقات مشمرة مع هذه الدولة الجديدة .

ان وفد الهند يساهم فى الجمعية العامة فى سياق سياسى وطنى خاص . لقد أجرت الهند انتخابات عامة منذ الجمعية العامة الأخيرة . ان شعب الهند قد واجه التحديات التى كانت موجهة له ، وبذل كل ما فى وسعه من جهود لكي يواجه هذه التحديات ، ولقد أعرب عن ثقته فى رئيسة الوزراء السيدة انديرا غاندى .

ان الحكومة الجديدة فى الهند ملتزمة بالمهمة الصعبة بشأن اعادة البناء الوطنى فى ظل التباين اللغوى وتعدد الأديان وتنوع المجتمع ، وذلك بالوسائل الديمقراطية .

ومهما بدت المشاكل عسيرة الحل ، فان جهودنا الوطنية لحلها منذ أن حصلنا على الاستقلال قد حققت الى حد كبير نتائج طيبة .

ان هذا قد أعطى شعبنا شعورا من الثقة وألهمه الاهداف التي يجب أن يحققها حتى تجرز الهند كدولة قوية معتمدة على نفسها . ان حكومة وشعب بلادي لمقتنعان أيضا بأن استقرار ونمو الهند في المستقبل يتوقفان على نجاح المجتمع الدولي فيما يتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالسلم الدائم . وهناك اتفاق عام وطني في الرأي فيما يتعلق بمضمون السياسة الخارجية للهند ، حيث يوجد اجماع في الرأي فيما يتعلق بمبدأ عدم الانحياز والضرورة الحتمية للمودة بين الشعوب القائمة على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي .

( ثم واصل الحديث بالانكليزية )

ان المسلك الجماعي للدول ، قد زاد خلال الأشهر الاخيرة من الشعور بعدم الامن ، وان المذاهب العقائدية الجديدة والمهددة قد قربت العالم من انفجار نووي خطير . ان العبقرية العلمية للإنسان تستغل لهدف انتاج وسائل الدمار والبحث عن سلاح حديث . ونعتقد أن هذا من شأنه أن يسمح لمجموعة أو لمجموعة أخرى بأن تفرض ارادتها على الآخرين ، ونعتقد أن هذا أمر خاطئ . وهناك من يلجأ الى السلطة والى القوة بطريقة تهدد الاستقلال الوطني ووحدة التراب الوطني للدول الصغيرة والدول المتوسطة . ان هدف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لم يحترم بل انه قد انتهت بشتى الطرق والاشكال ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة . ان جميع الوسائل تعتبر مشروعة عندما يكون الامر متعلقا بهدف توزيع مناطق النفوذ . ان العلاقات الدولية لا تزال تتسم بعدم المساواة والانصاف وبصفة خاصة من طرف أولئك الذين لديهم الوسائل لاجراء التغيير ولبدء الطريق أمام التغيير نحو نظام اقتصادي دولي جديد . ولقد ظهرت حكمة خلال السنة الماضية ، عندما اتخذت مقررات هامة في مجال الحوار بين الشمال والجنوب ، مؤداها أن هذا الحوار قد فقد جزءا من انطلاقته هذا العام .

انا نعتقد أنه ما من شخص يستطيع في هذا العالم أن يهرب من المسؤولية التي يتحملها في هذا الجو العالي الذي تسوده الكآبة والخوف والاحباط وعدم ثقة المرء بنفسه . ولكن المسؤولية الاساسية يجب أن تظل لأولئك الذين يملكون سلطة الحياة والموت بالنسبة لنا جميعا والذين

لا يترددون في استخدام نفوذهم وقوتهم دون أن يهتموا بنتائج أعمالهم . ان بعض الدول القوية يمارس بطريقة صارخة ما يسميه بحقه في الاطاحة بالاستقرار في كل مكان وبأية وسيلة كانت . ومن الواضح أن الدول الضعيفة والفقيرة لا يمكنها أن تفكر في هذا المصير دون قلق ، بل يجب عليها أن تتحلى باليقظة دائما اذا أرادت أن يكتب لها البقاء ، وأن تسهر على تقدمها اذا أرادت ألا تكون لعبة في أيدي الدول الكبرى . ويجب عليها أن تؤكد أنها لا تنوى أن تؤيد الانشطة التي تقوم بها الدول العظمى ، كما أنها لا تريد أن تواجه الدمار سواء عن طريق خطط الدول العظمى أو عن طريق خطأ انساني .

وهكذا ، وفي هذا السياق ، فان سياسة عدم الانحياز تكتسي أهمية أكبر ، اذ أن عدم الانحياز هو أمل الاغلبية الساحقة للشعوب فيما يتعلق بحماية كيانها وشرفها وكرامتها . ان حركة عدم الانحياز ليست موجبة ضد أي معسكر من المعسكرين . وخلال العقود المنصرمة ، فقد استطاعت تلك الحركة أن تمثل قوة ايجابية - قوة حياة وليست قوة موت - في مجال العلاقات الدولية ، يعترف بها الآن حتى من جانب أولئك الذين كانوا يسخرون منها في وقت ما . وفي نفس الوقت ، فان حركة عدم الانحياز قد مرت بمراحل صعبة ، ان الجوالعام للشك والريبة ، بيدو أنه قد تغلغل داخل الحركة الى حد ما . ان المشاكل الداخلية داخل اطار الحركة ، قد أدت الى التأثير على وحدتها . ويجب علينا أن ننظر الى هذه المشاكل عن كثب وأن نجد الوسائل التي يمكن عن طريقها أن نؤكد وأن نحافظ على وحدة وفعالية الحركة . ان هذه المهام ستتم مناقشتها في نطاق محافل حركة عدم الانحياز نفسها . وأود أن أعرب فقط عن ثقتي في أنه بفضل الارادة الايجابية والضرورة الملحة ، فان حركة عدم الانحياز سوف تعود الى أسسها الحقيقية وتكتسب من جديد دفعتها الاولى عندما انشئت هذه الحركة للنظر في القضايا الشاملة للانفراج ، ونزع السلاح ، وتصفية الاستعمار والتنمية .

وهناك علاقة عضوية بين هذه القضايا الاربعة ، وان التقدم بشأن أية قضية من هذه القضايا سوف يساعد على خلق جو مناسب من التقدم بالنسبة الى الاخرى . وبنفس القدر فان الفشل في دراسة احدى القضايا يخلق صعوبات بالنسبة الى القضايا الاخرى ، وان الموقف الدولي الراهن يبين بوضوح العلاقات القائمة بين تلك القضايا . ان تدهور الانفراج ، قد أدى

الى مأزق خلال مفاوضات نزع السلاح والى التزايد غير المعقول في نفقات الدفاع وبالتالي لم يعف الدول المتقدمة من مسؤوليتها وما كان متوقعا منها ان تقدمه تجاه التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية .

ان آسيا التي أعطت للعالم دياناتها العظمى وكانت تحمل مشعل الثقافة خلال مئات السنين ، هي اليوم مسرح للعديد من النزاعات والآلام المترتبة عليها في غرب آسيا وجنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا . ويسعدني أن أقول ، ان شبه القارة الهندية لم تواجه مثل هذه النزاعات لعدة سنوات ، وانني آمل مخلصا - وحكومة بلادي تبذل ما في وسعها - لكي تقوم علاقات حقيقية للتعاون في هذه المنطقة .

في غرب آسيا ، فان التوتر الملتهب سوف يظل مستمرا لمدة طويلة شأنه شأن مشكلة فلسطين التي عولمت على اساس انها مشكلة لاجئين ، طالما أن التزام الامم المتحدة باقامة دولة مستقلة للفلسطينيين على أرض وطنهم لم يتم تحقيقه . ان اسرائيل لم تدع لنداء الامم المتحدة بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، ومع ذلك فانها قد احتلت أراض أخرى بطريقة غير مشروعة وثامت بضم مدينة القدس المقدسة دون النظر كلبية الى تراثها المقدس . انني أعتقد جازما ، كما سبق أن ذكرت منذ عدة اسابيع مضت أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة ، أن الحل الشامل لمشكلة غرب آسيا يتطلب ثلاثة أمور : أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وحقوقه الانسانية بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ، والانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك فلسطين العربية ومدينة القدس المقدسة ، وضمان حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها . ان الحل السلمي لا يمكن أن يتحقق دون المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الحقيقي لشعب فلسطين وذلك في أية مفاوضات . ان التجربة تبين أن المحاولات الرامية الى ايجاد حلول جزئية دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، لن تنجح ولن تسهم في اقرار السلم في المنطقة .

وتشعر حكومة الهند وشعبها بالأسى للنزاع الأخير والمستمر بين إيران والعراق ، وكسل منهما جار قريب لنا . ان علاقاتنا الثقافية والاقتصادية مع الشعبين قد يمة قدم التاريخ ذاته . وأصبحت هذه الروابط منذ استقلالنا في ١٩٤٧ ، أكثر وثاقة واتسمت بأبعاد جديدة . ان كلا من إيران والعراق بلد نام مثل الهند . ولا يسعنا الا أن نعبر عن أسفنا بالنظر الى أن النزاع سوف يؤدي حتما الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي مسألة حيوية بالمناسبة لاحتياجات شعبي البلدين . وفي نفس الوقت ، فان النزاع سوف يضاعف من تضامن البلدان النامية غير المنحازة . ولذلك ، فاننا نحث إيران والعراق على تسوية خلافتهما سلميا طبقا لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

لقد استرعت الأحداث في أفغانستان الاهتمام الجاد من حكومة الهند ، ان أن لنا علاقات تاريخية وتقليدية مع حكومة أفغانستان وشعبها . ونحن نشعر بقلق عميق وباهتمام بالغ فيما يتصل بأمن واستقلال واستقرار وهدوء جارنا الصديق .

وعلى مدى الشهور الماضية ، فان الهند كانت على صلة ببلدان شبه القارة وكذلك البلدان الأخرى من أجل الحيلولة دون زيادة أخطار هذا التوتر وتصعيده . لقد أكدنا باصرار عدم قبول استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التدخل بمختلف أنواعه في الشؤون الداخلية للسدول ذات السيادة . ونحن مقتنعون تماما بأنه لا يمكن الا باحترام الاستقلال والسيادة ووحدة التراب الوطني لجميع الدول ، الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة . ان احترام هذه المبادئ لن يمس بمصالح الأمن المشروعة لأية دولة ، بل ان هذا الاحترام سوف يحافظ عليها .

ان المطلوب هو حوار بين الأطراف المعنية بغير شروط مسبقة . وعندئذ يمكن أن تتضح ملامح تسوية سلمية مقبولة من الجميع . انني لمقتنع بأن مثل هذا الحوار ممكن حيث أن معضام الصعاب تتصل أساسا بالأفكار وهي في أفضل الأحوال ذات طابع فني غير جوهري . واذ ما تركنا بلدان المنطقة حرة في سلام لكي تعمل على تحديده مصيرها دون تدخل منافسات الدول الكبرى ، فلسوف يتاح لها فرصة اقامة علاقات فيما بينها مبنية على التبادل والثقة من خلال مفاوضات ثنائية بينها كأحسن وسيلة لتسوية المشاكل المتعلقة .

ان علاقات الهند مع كمبوتشيا علاقات عريقة . والواقع أن معابد " أنكورات " تشهد على الصلة الوطيدة بين ثقافة بلدنا . ان شعب كمبوتشيا الوديع المحب للسلم قد عانى الكثير من أمور

لم تكن له فيها ناقة ولا جمل . ولن ينسى العالم أبدا كما أنه لن يغفر تلك الجرائم البشعة المتعمدة التي اقترفت ضد شعب كمبوتشيا البرى الأعزل من قبل نظام عنيف وحشي . ومن سخرية التاريخ أنه في الوقت الذي تذكر فيه اشارات جازمة الى حقوق الانسان مرة بعد أخرى ، فان أول حق وأكثره أهمية بالنسبة لشعب كمبوتشيا ، أى الحق في الحياة ، لم يتحدث عنه أحد . ويبدو أن اللامبالاة التي تبررها السياسة قد تجاوزت جميع الحدود ان نرى أن بقايا ذلك النظام المستبد تمثل ضحاياهم في كمبوتشيا داخل هذه الجمعية .

لقد كانت بلدان الهند الصينية مسرحا لنزاعات ، واطاحة باستقرارها وحروب لمدة طويلة من الزمن ، ويجب أن يسمح لها بأن تركز جهودها على تنمية اقتصادها ومجتمعاتها . لقد قررت حكومة الهند أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الحكومة التي يرأسها الرئيس هينغ سامرين . ويعبر ذلك عن الأغلبية الساحقة للرأى العام في الهند وعن سياستنا العامة التي تتمثل في الاعتراف بواقع الوضع السياسي داخل كمبوتشيا .

اننا نقدر علاقاتنا مع بلدان اتحاد جنوب شرق آسيا حق قدرها ، ونحن نعتقد بأن تطوير علاقاتنا مع جميع جيراننا في هذه المنطقة سوف يمكننا من مساعدتها على حل المشاكل التي تواجهها الآن .

ان أى تحليل موضوعي للوضع في جنوب غرب آسيا ، وفي جنوب شرقها يجب أن يقنع بأن المواقف المتطرفة لن تساعد على التخفيف من حدة التوتر في هاتين المنطقتين ، بل انها زادت المواقف حدة ، وأطالت من معاناة الشعوب المعنية . ان منهج الهند يقوم على الاقتناع بأن البحث عن حل في كلا الحالتين يتطلب الوسائل السياسية وليس من خلال القوة العسكرية . ويجب ألا نتوهم أن الهند تبحث عن سلم مؤقت . وكما سبق أن ذكرنا ذلك مرارا وتكرارا ، فاننا نعارض وجود قوات أجنبية أو قواعد أجنبية في أى بلد كان . وانا كنا نرفب في التقدم نحو حل ايجابي ، فيجب علينا أن نبذل جهدا متصلا من أجل تسوية مناسبة شاملة تأخذ في الاعتبار اهتمامات الجميع وتنجح في القضاء على التدخل الأجنبي بكل أشكاله . وفي هذا الصدد ، فان ارادة المعنيين بالأمر حتى وان كانت جزئية يجب أن تستغل من أجل التقدم نحو الحل ، وألا ترفض لأول وهلة . وانا ما وجهت جهود البلدان ذات النفوذ في هذا الاتجاه فانني متيقن من أن هذه



المشاكل يمكن أن تجد سبيلها الى الحل المرضي . لقد كان هذا هو منهج الهند ، ويسعدني أن أكون قادراً على القول بأنه خلال الأشهر السابقة فإنه قد بدأ يحظى بشيء من الموافقة من جانب الكثيرين . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير بصفة خاصة الى بداية حوار بين فييت نام وتايلند بفضل المساعي الحميدة للأمين العام . وهذا هو السبيل السليم . وآمل في أن يسمح بتحقيق النجاح في هذه المنطقة وغيرها .

لقد أصبح المحيط الهندي خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية مسرحاً لمواجهة متصاعدة بين الدول الكبرى . ان التوترات التي تشوب العلاقات فيما بينها كثيراً ما تنعكس في حساباتها على وجودها العسكري في المنطقة . وان أعربت البلدان الساحلية والبلدان الخلفية عن معارضتها المشتركة والصارمة لمثل هذا الوجود العسكري ، وطالبت بالقضاء عليه في البيان الذي يجعل من منطقة المحيط الهندي منطقة سلام بموجب القرار ٢٨٣٢ ( د - ٢٦ ) فان تلك حقيقة تاريخية كثيراً ما يتفق على تجاهلها .

ان جو عدم الثقة الذي يسود المناخ السياسي والأمن في المحيط الهندي وكذلك المناطق المجاورة له كما تبين من خلال الجهود المحمومة الرامية الى تطوير قاعدة ديينغو فارسيا انما يؤكد الحاجة الملحة الى أن نهتم بهذا الأمر الحيوي . وسواء في اللجنة المخصصة التي اتسعت مؤخرًا وأعربنا فيها عن ارتياحنا لمساهمة الدول الكبرى والدول البحرية الكبرى المستخدمة للمحيط أو في المؤتمر بشأن المحيط الهندي الذي سيعقد في سرى لانكا في ١٩٨١ ، فان الهند سوف تشرح بكل وضوح الاهتمام الرئيسي للدول الساحلية والدول الخلفية من أجل ضمان التنفيذ الفعلي للاعلان الذي يجعل من المحيط الهندي منطقة سلام . ونحن نؤيد تماماً عقد المؤتمر في سرى لانكا في ١٩٨١ ، ونتوقع بأن تساهم قرارات الدورة الحالية للجمعية العامة في تحقيق هذا الهدف .

وفي الأول من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ فان الرئيس الباكستاني قد أشار في بيانه أمام الجمعية العامة الى دولة جامو وكشمير التي هي جزء لا يتجزأ من الهند . اننا نأسف لهذه الاشارة التي تنال من وحدة أراضي الهند .

لقد حاولت الباكستان ثلاث مرات خلال ٢٤ سنة أن تفصل ولايتي جامو وكشمير عن الهند باستخدام القوة ، وقد تلقت رداً مناسباً خلال هذه المرات الثلاث . وفي عام ١٩٧٢ فان الهند وباكستان ، قد قاما بتوقيع اتفاق سملا الذي ينص على تسوية جميع المسائل المعلقة بين البلدين على أساس مفاوضات ثنائية . ولكن منذ سنة ١٩٧٧ ، فان الباكستان قد أثار في مناسبات عديدة موضوع جامو وكشمير في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى . ان الاشارات الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، تتناسى فيها الباكستان أن هذه القرارات قد أصبحت في ذات موضوع نتيجة للأعمال التي قامت بها الباكستان . ونتيجة لهذه الاشارات فانني أتساءل ، هل التزام الباكستان باتفاق سملا قد تغير . من الواضح أن هناك تناقضاً كبيراً بين رغبة الباكستان المعلنة ، في تطبيع العلاقات مع الهند طبقاً لاتفاق سملا وبين بياناتها في مختلف المحافل في محاولة لاعادة عقارب الساعة الى الوراء . ان موقف الهند على العكس من ذلك ، ظل ثابتاً ونحن على استعداد لتسوية جميع المسائل مع الباكستان عن طريق الوسائل الثنائية .

وهناك مثل هندي قد يمشيه العالم بصفحة تستريح في ظل أفعى الكوبرا ، وهذه هي محنة السلام في عصرنا . ان مسألة الصلة بين الأخلاق والقوة في السياسة الدولية ، طالما استرعت انتباه الفيلسوف والممارس للسياسة الخارجية في الدولة . ان اهتمامنا الأساسي في هذا العصر النووي ، يتمثل في أن زعامة أغلب الدول القوية في العالم لا ينبغي أن تنظر فقط الى الطابع الضروري للحتميات السياسية لسياساتها الخارجية ولكن يجب أن تنظر أيضاً الى نتائجها بالنسبة لبقاء العالم على قيد الحياة . اننا نغامر اليوم بالتحليق بعيداً على أجنحة التعصب القومي الجماعي . وان الموقف ليطالب ضبط النفس والسلوك الذي يعبر عن المسؤولية وبذلك نبتعد بالعالم عن حافة الكارثة النووية .

ولكننا اذا حكمنا على المناخ الدولي الحالي في العلاقات الدولية ، فاننا نجد أن ظلال هذه الكارثة قد ازدادت قتامة . فالآمال المعقودة على العقد الأول لنزع السلاح قد أحيبت وكذلك الدورة الاستثنائية لنزع السلاح ، وعلاوة على ذلك القفزة الضخمة في انفاق العالم العسكري ويبلغ اليوم حوالي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي . وثمة حجج تساق عن " الردع " وعن مبادئ " توازن الرعب " لتبرير استمرار التصاعد في انتاج الأسلحة النووية . وثمة مبادئ جديدة تتحدث عن حرب نووية

محدودة وهي تريد أن تجعل الحرب النووية معقولة بل وتضفي عليها جوا من الاحترام .

وكثيرا ما نذكر بأخطار دمار نووي يحل بالصدفة قد يدفع اليه خطأ بشري أو تقني أو عطب في الدماغ الإلكتروني . ان وجود مثل هذه الأسلحة انما يجعل الموقف باعنا على الخوف الكبير .

وعبر السنين ، فقد ظلت الهند تنادي بأن الضمان الوحيد الفعال ، ضد استخدام أو التهديد باستخدام أو الاستخدام بالصدفة للأسلحة النووية ، هو القضاء المبرم على مثل هذه الأسلحة . لقد اعتبر استخدامها جريمة ضد الانسانية ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . والى أن يتم القضاء النهائي على الأسلحة النووية فان جميع الدول التي تملك أسلحة نووية ينبغي أن تلتزم بعدم استخدامها في أى ظرف من الظروف .

ان الهند تؤمن بما جاء في بروتوكول فيينا لعام ١٩٢٥ الذى يحظر تماما استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، وتؤمن بأن اتفاقا في شأن الحظر الكامل لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، هو هدف مرغوب فيه وينبغي أن يتابع دون هوادة من قبل المجتمع الدولي .

ولقد علمنا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد حددتا موعدا لاستئناف حوارهما قريبا بشأن موضوع وقف سباق التسلح ، وهذا تطور نرحب به . ولقد لاحظنا المقترحات التي تقدم بها السيد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالاجراءات الملحة للتقليل من خطر الحرب . وان وفد بلادي سيعنى تماما بهذه المقترحات .

ومن المناسب هنا أن نذكر بأن الهند هي أول من طرح مشكلة انتشار الأسلحة النووية أمام أنظار الأمم المتحدة في ١٩٦٤ بأن أدرجت بندا عنوانه " منع انتشار الأسلحة النووية " . ولقد قام منهاجنا على القضية المنطقية التالية : ان الانتشار الرأسي والأفقي جزء لا يتجزأ من مشكلة يجب أن نتناولها ككل . ولقد صدقت الجمعية العامة على هذا المفهوم في قرارها رقم ٢٠٢٨ ( د - ٢٠ ) الذى أعلن ضمن ما أعلنه ، أن أية معاهدة :

" ينبغي أن تعبر عن توازن مقبول بين المسؤوليات المشتركة والالتزامات من جانب الدول النووية والدول غير النووية " .

ولسوء الحظ فان هذا المفهوم قد غير عمدا في معاهدة منع الانتشار التي أبرمت في ١٩٦٨ . واذ كانت معاهدة منع الانتشار قد أصبحت وثيقة غير عملية ، فلأنها قد انتهجت مسلكا ضيقا وغير منطقي

ان أنها عنيت فقط بالانتشار الأفقي . ان القيام بترتيبات تشابه الاحتكارات والمحاولات لفرض ضمانات كاملة وقيود تمييزية على الأنشطة النووية السلمية وعلى الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية ، تستهدف جميعها الابقاء على نوع من الاقطاع النووي ، وهو أمر غير واقعي وغير منطقي وغير مقبول .

ان الهند تعارض الأسلحة النووية ، ولكن من جانب آخر فان حكومة الهند تلتزم التزاما جادا بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ، واننا نعارض أية اجراءات أو حركات تمييزية في طبيعتها ، تعترض طريق برامجنا من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ان قضية منع انتشار الأسلحة النووية ، يجب ألا نخلط بينها وبين حق جميع الدول في انتاج الطاقة النووية والحصول عليها واستخدامها ، وأن تحدد برامجها النووية السلمية بما يتفق وأولوياتها الوطنية واحتياجاتها ومصالحها .

وان نستعد للاحتفال بالعيد العشرين للاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فانه يحق للأمم المتحدة أن تفاخر بسجل من الانجازات في مجال تصفية الاستعمار . وفيما خلا جيوب قليلة حيث يستमित الاستعمار والعنصرية في مقاومة القوى الوطنية ، فان العالم اليوم قد أصبح حرا من السيطرة الاستعمارية والاستغلال . ولقد كان استقلال زيمبابوي وفانوتو أولا وقبل كل شيء ، ثمرة كفاح شعبيهما من أجل الاستقلال ، الا أن الأمم المتحدة قد أسهمت اسهاما ملحوظا في هذا الصدد .

ونأمل في أن يكون استقلال جارتنا زيمبابوي ، مثلا يحتذى ، لتسوية قضية ناميبيا سلميا . ان خطة الأمم المتحدة لناميبيا والواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، قد كفلت اطارا للاستقلال المبكر لناميبيا . وان قبولها من الأطراف المعنية يعد خطوة ملحوظة في الطريق السليم ، غير أن نظام جنوب افريقيا العنصرى مضى في تكتيكاته باثارة قضايا خارجية وبأن شكك في حياض الأمن العام للأمم المتحدة . ويحق لنا أن نساند كل جهد يستهدف تسوية سلمية لقضية ناميبيا بما يرضي شعبيها .

ولكننا نأسف ان نلاحظ أن الرسالة الأخيرة المؤرخة ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ والتي تلقاها الأمين العام من حكومة جنوب افريقيا ، لاتشير الى أن جنوب افريقيا تنوى بالمرّة أن تنفذ خطة الأمم المتحدة . والسبيل الوحيد المتاح للأمم المتحدة في الموقف الحالي ، هو أن يفرض مجلس الأمن عقوبات ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا جبار هذه الدولة على الانصياع لرغبة المجتمع الدولي .

وأثناء ذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تمد العون المعنوي والمادي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في نضاله من أجل التحرر الوطني .

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار والذي انتهت دورته التاسعة مؤخرا في جنيف . لقد ظل المؤتمر يعقد دوراته منذ عام ١٩٧٣ ، وقبل ذلك فان لجنة قاع البحار استعرضت قانون البحار وأعدت أعمالا تمهيدية لست سنوات . وخلال تلك الفترة الطويلة تم التوصل الى التفاهم بشأن عدد من القضايا الهامة بما في ذلك مياه اقليمية تمتد ١٢ ميلا ومنطقة اقتصادية مستقلة قوامها ٢٠٠ ميل ، الى جانب حدود الرصيف القاري ونظام للبيئة البحرية والبحوث العلمية البحرية ونظام لأجهزة دولية لاستكشاف واستغلال قاع البحار ووليا واستغلال موارد ؛ والذي اعترفت جميع الدول باعتباره ميراثا مشتركا للبشرية .

ويسعدنا أن نلاحظ أن المؤتمر في دورته الأخيرة استطاع أن يحقق تقدما فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة . ونأمل أن تبرم اتفاقية شاملة لقانون البحار في المستقبل القريب . ان عام ١٩٨٠ يتوسط عقد الأمم المتحدة للمرأة . ولقد تحقق تقدم كبير خلال الجزء الأول من العقد ان تم تسليط الضوء واسترعاء نظر الحكومات والشعوب الى الحاجة الى تحسين وضع المرأة . وعلى مر التاريخ تمتعت نساء الهند بمكان الصدارة في مجتمعنا . وقبل عام المرأة للأمم المتحدة وعقد المرأة بوقت طويل فان شعب الهند قد حقق المساواة للمرأة في جميع الجوانب . ولم يكن هذا من قبيل الصدفة لأن هذا ينبع من ميثاقنا وتاريخنا وحضارتنا ونضالنا من أجل الاستقلال ، حيث تساوى كل من الرجال والنساء في تقديم التضحية ، والتمتع بالحريية . وفيما يتعلق ببرنامج العمل الذي أقر في كوينهاغن فإني آمل أن يصلح اطارا لبرامج عملية من أجل تنفيذ مقاصد العقد من خلال الأمم المتحدة والمنابر الدولية الأخرى .

أما عام ١٩٨١ فسيكون عام المعوقين . ان شطرا كبيرا من البشرية يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون يعتبر معوقا بشكل أو بآخر ولا يستطيع أن يحيا حياة الكرامة وهي حق لكل أبناء الجنس البشري . ان الكثرة الضالفة من هؤلاء البشر سيئة الحظ وتعيش في بلدان نامية . وفي الهند فاننا ننوي أن

نعزز جهودنا من أجل تأهيل المعوقين ؛ وأهم من هذا أن نمنع العجز أيضا . ولقد اتخذنا عدة خطوات تتضمن تشكيل لجنة وطنية اعدادا للعام الدولي للعجزة .

لقد خرجنا لتونا من تلك العملية المحبطة للامال ، وأشير هنا الى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة وذكرياتها المؤلمة التي أحبطتنا ولا تزال ماثلة في الأذهان . ومهما حاولنا النظر الى نتيجة الدورة الاستثنائية الا أنه لا مهرب من أن ننتهي الى أن الفشل لم يكن مبعثه تعقيد المهام ، وانما الافتقار الى الارادة السياسية والعناد الذي لا نفهمه من قبل القلة ، ولاكن دقيقا ، فأشير الى ثلاث دول في المنظمة أبدت هذا العناد . وفي السعي الدائب من أجل نظام تعاوني ونظام اقتصادي دولي جديد فان الدول النامية تم اقناعها بأن تقبل حلا وسطا في اطار المفاوضات الشاملة . كان ذلك هو الحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل بعده حيال مشاكل العالم على الصعيد الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية للدول النامية بصفة خاصة . ان شطرا كبيرا من الدول الموسرة التي ترتبط ثرواتها بمصير العالم النامي قبلت هذه الاجراءات من خلال مفاوضات صعبة خلال الدورة الاستثنائية . وليست كل الدول راضية عن هذه الاجراءات لكنها استجابت لدواعي التكافل والالتزامات التي تملئها هذه الدواعي . ومع ذلك ، وفي المحصلة الأخيرة ، فان كل هذه الجهود انهارت آخر الأمر . وفي النهاية بات المجتمع الدولي يطارد ذلك الطائر الشارد ؛ طائر التعاون والتكافل . وأكون قد جافيت الصراحة اذا لم أؤكد أن الذين حاولوا من الوصول الى اجماع يجب أن يتحملوا مسؤولية فشل الدورة الاستثنائية .

ومن المناسب أن أسأل لماذا يبد وأن مفهوم التكافل لم يقابل قبولا حسنا في مجال التطبيق وبخاصة بين الدول المتقدمة . وهناك وجهة نظر ترى أن قضية التكافل ليست من الواضح ولا بالاحاح بحيث تؤخذ في الاعتبار عند صياغة السياسة الاقتصادية الحالية والقرارات الحالية للدول المتقدمة . ان الحوار والجدل الذي يدور بشأن قضية التكافل انما يأخذ من أجل ذلك طابعا أكاديميا وغير واقعي ولا يبد وأنه يقنع شعوب الدول المتقدمة . هذا هو الانطباع الذي نخرج منه عند متابعتنا لأجهزة الاعلام أيا كانت تصريحات القيادة السياسية ، ولقد حان الوقت كي نأخذ مأخذ الجد هذا الضرب من التفاهم .

ومن الطبيعي أن الوضع لا ينسحب على جميع الدول المتقدمة ولا ينسحب على البلد الواحد

طيلة الوقت وفي جميع الظروف . ولن يكون سليما أن نجمع كل الدول المتقدمة في صعيد واحد هنا  
فثمة تنوع واختلاف في مواقف شعوب وحكومات هذه الدول . ومن السليم أن نتدارس ذلك بعناية .  
ان الادراك الحق للتكافل من جانب الحكومات والشعوب في الدول المتقدمة هو المحك الحقيقي  
لنجاح الحوار بين الشمال والجنوب .

وقبل ثلاثة أيام مضت كانت الهند رئيسة لمجموعة ال ٧٧ في نيويورك ، وبذلك عبرت عن آماني  
البلدان النامية . وستواصل الهند تعزيز الموقف الذي تقفه مجموعة ال ٧٧ مثلما كان حالها من قبل ،  
وستسهم من أجل انجاح المفاوضات الدولية . ان مجموعة ال ٧٧ قد اتخذت موقفا معقولا ومتزننا .  
ونأمل في الوقت المناسب أن يجد ذلك استجابة طيبة من جانب الدول المتقدمة من خلال تقييم  
مصالحتها طويلة الأجل التي لا يمكن أن تتحقق الا من خلال التعاون مع الدول النامية . ومن الواضح  
أن هذه العملية تحتاج الى جهد ايجابي والى اقناع من قبل كل المنصفين والعاقليين سواء في  
المعسكر المتقدم أو المعسكر النامي . أما موقف الاحسان فهو غير واقعي ومزيف . وينسحب هذا  
أيضا على موقف التعلل بالأماني ان أنه غير عملي وعكسي في نتائجه .

ان طبيعة القاهرة التي شهدناها في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لتبعث على القلق  
ولا تبشر بالخير فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين الأمم . ان وفدي قلق أن يسمع جدا حول  
ذرائع وطنية ورثها نظام ديمقراطي تمنع المساندة أو الوفاء بالعهود والاتفاقات الدولية . وسواء  
تعلق الأمر بقانون البحار أو بالمفاوضات الصعبة على المدى البعيد أو بالمفاوضات التجارية متعددة  
الأطراف التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها في العام الماضي في طوكيو ، أو بأية اتفاقيات دولية  
أخرى ملزمة فان قد سيقمها كانت تنتهك برعونة . هل من الصعب أيها السادة أعضاء الوفود أن  
نستنتج من كل هذا أن هذه الدول تعتمد الخروج على مفهوم التكافل والتعاون الدولي ؟



ومنذ ثلاثة وثلاثين عاما مضت عندما حققنا استقلالنا السياسي اخترنا عن عمد الديمقراطية طريقا لحكمنا . ان الديمقراطية تشيع فينا كسبيل للحياة ، وهي منهج للتنمية . وشأننا شأن الدول الأخرى ، فاننا نواجه الصراع بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية باعتبارنا عضوا في المجتمع الدولي . ولكننا نحاول ما وسعنتا القدرة والافتقار ألا نضرب صفحا عن التزاماتنا الدولية ، ولا يمكن أن نتهم باننا انتهكنا قدسية الاتفاقيات الدولية التي التزمنا بها بلادى طوعا . وان هذا ليقتضي تضحيات في الداخل ولكن بناءنا الديمقراطي كان زادا لنا ومبعث قوة فظللنا أوفياء لالتزاماتنا الدولية والتزاماتنا متعددة الأطراف . وسيكون من دواعي الأسف أن تقول زعامة بلد ديمقراطي انها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية على أساس من وجود معارضة تسرى في الجهاز التشريعي فسي الداخل . ان هذا العجز لينتقص من احترام النظام الديمقراطي على صعيد العلاقات الدولية . ولذا فاني أناشد أن ينبذ هذا الاتجاه .

وفيما يتعلق بالهند فاننا مصرون على أن نواصل جهودنا من أجل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب على وجه السرعة ، ونتوقع من قلة من الدول المتقدمة التي لم تقبل بعد قبولاً تاماً منطق المفاوضات الدولية أن تنضم الى الحوار بين الشمال والجنوب وتجعله ممكناً . ونأمل أيضا في أن نرى هذه الحركة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، وبذلك نعد للمفاوضات الدولية ونستكملها قبل نهاية هذا العام .

ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، استطاعت أن تتوصل الى اجماع فيما يتعلق بنص الاستراتيجية الانمائية الدولية الخاصة بالعقد الثالث للتنمية متضمنة أهداف ومقاصد تكامل اقتصادى واجتماعي خلال الثمانينات والاجراءات المطلوبة من أجل تحقيق هذه المقاصد والاهداف . ولنتنظر لنرى الى أى حد نلتزم بهذه التعهدات ، وتحظى بالاجماع الواضح غير الغامض ، ويصدق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالعمون الرسمي للتنمية الصناعية والتجارة الدولية والقضايا النقدية . ولكنني أود أن أعبر عن غبظتنا فيما يتعلق بالاجماع القائم حيال الاجراءات الخاصة بوضع الدول الأقل نموا ، ذلك الوضع الحرج .

ومن المتوقع للدورة الحالية أن تنظر في اتخاذ اجراءات تتعلق بالاقترحات التي تقدم بها السيد الأمين العام في تموز/ يولييه الماضي من أجل التغلب على الوضع الاقتصادي الحرج لعدد

من الدول النامية . واننا لنتنظر تفصيلات لاقتراحات الأمين العام ، وأنا على ثقة من انه سيمسني بجميع التفاصيل ذات الصلة والترتيبات الادارية لتوزيع العون بين الدول قليلة الدخل والتي أنجمرت أكثر من غيرها بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية .

كما أود أن أشير أيضا الى الاجراءات التي تتعلق بالدول التي أنجمرت أكثر من غيرها والتي تمت الموافقة عليها في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية . ان قرار الجمعية العامة بالنسبة الى هذا الموضوع في العام الماضي قد أهاب بالأمين العام أن يتقدم بتقرير تحليلي للدورة الاستثنائية وطالب جميع الدول المانحة بأن تنظر في تقديم العون والخوث للدول التي أنجمرت أكثر من غيرها .

وانا كانت الدورة الاستثنائية قد عجزت عن النظر في تقرير الأمين العام تفصيلا ، الا أن الاستراتيجية الانمائية الدولية تشير الى اجراءات متفق عليها ، ويحتاج المجتمع الدولي أن ينظر اليها على وجه السرعة وكذلك الجمعية العامة .

ومنذ سنوات طويلة كان جواهر لال نهرو يتأمل مشكلة زمانه بسبب المحاولات العقيمة لنزع السلاح ، فكتب ما يلي :

” ان الصعوبة الحقيقية انما تتمثل في وجود نوعين من الدول ، الدول الشبهى والدول غير الشبهى ، الدول التي تسود والدول التي تتعرض للاضطهاد ، الدول التي تريد أن يستمر الوضع الحالي والدول التي تريد تغييرا ، وبين الفريقين لا يمكن أن يستقر توازن مثلما لا يمكن أن يستقر الأمر بين طبقة تسود وطبقة مضطهدة . . . ليس هناك دليل يثبت الزيف والمهزلة الدولية أكثر من فشل المحاولات نحو نزع السلاح . الكل يتحدث عن السلم ، وفي نفس الوقت يعد للحرب ” .

ان هذه الكلمات التي كتبها نهرو لأكثر من أربعين عاما مضت ، تبدو وكأنها كانت تنبأ بالمأساة . انها تصور المفاوضات حول نزع السلاح وتصور جماع العلاقات الدولية اليوم . وان ننظر عبر عصور التاريخ الممتدة فمن العسير أن نصدق أن المثل الأعلى للتعاون قد حقق تقدما . ومع ذلك ، اذا كان لنا أن نتجنب الكارثة فعلينا أن نصر على السير في طريق الحوار والتعاون وأن نبتعد عن الجدل العميق والمواجهة . وقد ندرك جميعا الخطر ونعترف بالتحدي ، ولكن اردة الفعل كانت غائبة بشكل محزن . ولذا ، يجب علينا أن نعيد توجيه أنظارنا حتى لا تلعن أجيال قادمة زماننا وتعتبره رقعة أخرى مجدبة على خريطة تاريخ الانسان \* .

السيد دالوز ( الرأس الأخضر ) ( الكلمة بالبرتغالية ) ( ووزع الوفد نصا بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اسمحو لي ، بادئ ذي بدء ، أن أقدم لكم أحرّ تهانينا لانتخابكم بالا جماع لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم يعتبر تحية لبلادكم جمهورية المانيا الاتحادية التي تربطها بالرأس الأخضر علاقات تعاون مثمرة ، واعترافا بصفاتكم كرجل سياسي محنك ودبلوماسي خبير .

وقد كان أيضا من دواعي شرفنا وارتياحنا أن نتعاون مع الرئيس السابق السيد السفير سليم أحمد سليم الذي برهنت الكفاءة والديناميكية التي أدار بهما أعمال الدورة الرابعة والثلاثين من جديد على انه سياسي ودبلوماسي متفان ، صاحب كفاءة وتمسك بقضايا البشرية الكبرى . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا واعجابنا بصاحب السعادة السيد كورت فالدهايم للتفاني والكفاءة التي سعى بهما دائما لخدمة الأمم المتحدة ولتحويل المنظمة الى أداة فعالة في السعي لايجاد حلول للمشكلات الكبرى لعصرنا .

اننا سعداء هنا ان نحبي جمهورية زمبابوي التي أثبتت بفضل شجاعة أبنائها ودم شهدائها الطابع المؤقت لجميع نظم الاضطهاد أيا كانت وحشيتها في مواجهة تصميم شعب على تحرير نفسه . ان قيادة زمبابوي التي عرفت كيف تترجم الى الواقع تطلعات شعبها العميقة وقادته نحو الاستقلال الحقيقي والأصيل ، قد قدمت بالفعل دليلا على نزعها السياسي وعلى سخائها وتسامحها وأثبتت بذلك ان افريقيا تصر على حقوقها ولكنها في نفس الوقت تعرف كيف تقدم تنازلات عندما تتم حماية مثلها في العدالة والانصاف .

واننا نحبي بارتياح كبير أيضا ، انضمام سانت فنسنت وجزر غرينادين الى هذه المنظمة ، لأنها حققت أخيرا سيادتها . ان تعزيز منظماتنا عن طريق البلدان المستقلة حديثا ، يشكل بلا أدنى شك عاملا هاما نحو معرفة وتفهم أفضل لمشكلات عصرنا واسهاما قيما نحو اثراء العلاقات الدولية .

واننا ان نأخذ الكلمة لكي نعرب امام هذه الجمعية عن موقف جمهورية الرأس الأخضر ازاء المشكلات الكبرى المدرجة على جدول اعمال هذه الدورة ، لايسعنا الا ان نلاحظ وجود عدد من المشكلات التي استمرت في مناقشات هذه الجمعية والتي تعتبر شاهدا على التمسك بمختلف المصالح كما تعتبر انتهاكا صريحا لأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وتصر على مقاومة تيار التاريخ والابقاء على النزاعات المسلحة وازعاج الاضطهاد والظلم ، وتحبط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي ان تشكل الهدف الاساسي للجهود الانسانية .

ان هذا الوضع يذكر الدول جميعا وبصفة خاصة الدول الصغيرة مثل الرأس الأخضر بالتهديد الشامل الذي يخيم على البشرية ، وبالطريق الطويل الذي ينبغي علينا ان نقطعه حتى يمكن أن ننظر الى سلام وأمن جميع البشر على أساس الاحترام العام لمبادئ المساواة والاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون بين البلدان ، والتي تعتبر جميعها الأسس الحقيقية لمنظمتنا . ان منظمة الامم المتحدة تبدأ الآن عقدا جديدا وهي تواجه وضعاً خطيرا يزيد من عبء مسؤوليتها . وكما أكد رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر القائد بدور فيرونا بيرس من فوق هذه المنصة في ١٩٧٨ ، فان بلدنا مازال مرتبطا بالمبادئ الاساسية لسياسة عدم الانحياز ، ولا سيما الحق في تقرير المصير ، واستقلال الشعوب ، واحترام سيادة وسلامة الاراضي ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتعايش السلمي بين جميع شعوب العالم . والتزاما منا دائما بهذه المبادئ ، نود أن نقدم اسهام الرأس الأخضر في العمل الكبير الذي تقوم به الأمم المتحدة والذي - رغم صعوبة ادائه - قد أسهم دائما في تقدم فكرة العدالة التي انعكست في تعزيز المبادئ العامة للمساواة وتقرير المصير والادراك بالتضامن الكامل لجميع اعضاء المجتمع الدولي .

وتدرجيا ، فان الامم المتحدة تحقق طابعها العالمي الذي يمثل شرطا مسبقا لتحقيق اهدافها وهي ان تكون محفلا مفتوحا لجميع شعوب العالم مثلا من خلال بلدان مستقلة ومتساوية ، وان تكون قادرة على التعاون لمناقشة المشكلات التي تشغلنا جميعا ، وان نتوصل الى حلول تسهم في رخاء البشرية ، وهكذا انقضى عشرون عاما منذ القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) الذي عكس المثل التي قامت عليها الامم المتحدة ، وعبر عن تطلعات جانب كبير من البشرية ، واسهم بذلك في اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يتجه الى الطابع العالمي والى العدالة والديمقراطية .

ولقد حان الوقت لانجاز عملية تصفية الاستعمار التي اسهمت فيها الامم المتحدة اسهاما كبيرا ، ومع ذلك فرغم قدرة الاوضاع الاستعمارية التي مازالت قائمة فانها تستحق الاهتمام من منظمة الامم المتحدة ، ليس فقط بسبب تعنت المصالح التي تبقي على هذه الاوضاع ، ولكن ايضا بسبب المخاطر التي تنطوى عليها في ان تتحول الى نزاعات تهدد نظاما بأكمله .

وفي افريقيا حيث أظهرت حركات التحرير الوطنية الحديثة ارادة شعوبها الحازمة في أن تكون سيدها مصيرها ، مازلنا نواجه الفصل العنصرى الذى مازال يبقى على شعب جنوب افريقيا البطل تحت وطأة القهر .

ان احداثا ذات أهمية كبرى قد ظهرت في العام الماضي في حياة شعب جنوب افريقيا الذى ائمت رفضه الكامل لنظام يعيش في ظله ، واثبت وحدته امام عنف هذا النظام . وازاء تطور الوضع الداخلى ، فان نظام الفصل العنصرى ، في الوقت الذى يتخذ فيه اجراءات يدعى انها اجراءات تحريرية ، فانه يعزز الاضطهاد والقهر ضد المتعاطفين مع حركة التحرير القومية ، ويزيد دائما من قوته العسكرية ولاسيما عن طريق السيطرة على التكنولوجيا النووية ويجعل من العدوان ضد جيرانه جانبا اساسيا من سياسته الخارجية في افريقيا .

ان الوقت قد حان لكي تتخذ الدول الاعضاء في هذه المنظمة الاجراءات الفعالة لمساعدة حركة تحرير جنوب افريقيا لتحقيق اهدافها حتى تصل الاغلبية الى الحكم في هذا البلد ، واجبار نظام الاقلية على أن يستبعد بصفة نهائية سياسة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة . وفي ناميبيا ، فان الوضع مازال غير محدد بسبب الممارسات التسويقية لجنوب افريقيا بالنسبة لتطبيق خطة الامم المتحدة لتحرير هذا البلد .

ان الاهداف التي يرمي اليها المجتمع الدولي وهي الاهداف التي ترمي اليها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، ينبغي ان تتحول الى واقع ملموس بسرعة ، حتى يمكن لهذا الشعب الشقيق ان يجد طريقه في التاريخ ، وان ينضم الى الدول الاخرى ذات السيادة في المجتمع الدولي .

وفي هذه المعركة الحاسمة ، فان شعب انغولا الذى يدفع ثمننا باهظا منذ حصوله على الاستقلال لتأييده شعب ناميبيا ، يستحق كل اعجاب المجتمع الدولي للتضحيات الهائلة التى يقدمها باسمه .

ان على الأمم المتحدة أن تتخذ الاجراءات العاجلة التي تجعل جنوب افريقيا تحترم الشرعية الدولية ، لاسيما تلك المتعلقة بمبدأ عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . والواقع ، ان انشاء منطقة منزوعة السلاح على طول حدود ناميبيا مع انغولا وزامبيا ، يعتبر ذا أهمية قصوى .

واننا ان نتناول البند الخاص بالصحراء الغربية ، فانه لا يسعنا الا أن نعرب عن أسفنا للتدهور المستمر في نزاع دموى بسبب تعنت المحتل ، رغم جهود الدول الأعضاء والمبادرات التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية ليجاد حل عادل ودائم .

ولقد اجتمعت اللجنة المخصصة التي شكلها مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في محاولة لحل النزاع بطريقة سلمية في شهر ايلول / سبتمبر الماضي في فرى تاون ، وأكدت من جديد على التوصيات التي سجلت في مونروفيا وطلبت بالاجماع وقف اطلاق النار وتنظيم استفتاء تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة .

ومع ذلك ، فاننا نرى أن شروط وقف اطلاق النار لن تتوفر الا بالانسحاب الكامل للقوات الاحتلال من اقليم الصحراء الغربية ، مما سيكون من شأنه بكل تأكيد أن يفتح الافق لاجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية في النزاع وهي : المغرب من ناحية ، ومن الناحية الاخرى جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية . ان منظمة الامم المتحدة ينبغي ان تحمي وان تضمن تطبيق القرارات التي اعتمدها بخصوص الصحراء الغربية ولاسيما تلك المتعلقة بتقرير مصير الشعب الصحراوي وباستقلاله .

ان القتال بين الاشقاء الذي دخلت فيه تشاد ، يمثل سببا من أسباب القلق ويستحق اهتماما مستمرا من قبل هذه الدورة للجمعية العامة . وما لم يتطور الوضع بسرعة في اتجاه حل ايجابي كما نأمل ، فقد تنجم عن ذلك آثار خطيرة قد تؤثر لمدة طويلة على مستقبل البلد . ورغم جميع الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية وبعض رؤساء الدول الافريقية ، فان النزاع مازال مستمرا دون نهاية .

ان الحلول التي تستدعي اسهام الأمم المتحدة ، قد طرحت وهي تستحق دراسة عميقة بالاتفاق مع حكومة تشاد .

ان الشرق الأوسط مازال منطقة قلق دائم بالنسبة الى المجتمع الدولي . وان تعنتت اسرائيل قد أدى بكل المبادرات السلمية الى الفشل ، والقى بالمنطقة في حالة من عدم الاستقرار وخيمة العواقب بالنسبة للسلم والامن الدولي .

ان القانون الاسرائيلي الذي صدر مؤخرا بجعل القدس عاصمة لاسرائيل وكذلك استمرار سياسة الاحتلال والاستيطان في الاراضي الفلسطينية ، يمثلان تحديا واستفزازا يجب على المجتمع الدولي بأكمله ان يرفضهما رفضا صارما .

ان نزاع الشرق الاوسط يتطلب حلا شاملا يهتم جميع الأطراف المعنية مباشرة ، ولن يتحقق هذا الحل الا عن طريق التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية وذلك باسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في اقامة دولة وطنية واعادة جميع الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ .

ان عدم الاستقرار الذي يسود حالياً في لبنان ، وهو جانب آخر من جوانب النزاع في الشرق الأوسط ، يجب ان يدفع بالدول الأخرى الى بذل المزيد من الجهود الضرورية لعزل تلك القوى التي تريد أن تعرّض ذلك البلد الى وضع خالٍ .

وفي تيمور الشرقية ، فان حق ذلك الشعب في تقرير المصير والاستقلال المعترف به من غالبية الدول الأعضاء مازال ينتهك من قبل اندونيسيا ، وجميع الجهود التي بذلت حتى الآن من قبل المجتمع الدولي مازالت غير كافية للتغلب على الصعوبات العديدة التي تقف في وجه مواصلة الكفاح من أجل التحرير الوطني الذي يقوده ذلك الشعب البطل .

ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يستمر في تجاهل الوضع المأساوي الذي يسود في ذلك الاقليم ، وكذلك ارادة ذلك الشعب الصارمة - تحت قيادة جبهة فريتلين ممثلة الشرعي الوحيد - الذي يجب ان يمارس ملامحه وتطلعاته الوطنية المشروعة . وببالغ الارتياح ، فقد اطلعنا على البيان الأخير الصادر عن مجلس وزراء البرتغال الذي يؤكد فيه مسؤوليته عن عملية تصفية الاستعمار في تيمور ، ولا يسعنا الا أن نشجعه فيما يتعلق بتطبيق هذا البيان مع جميع الأطراف المعنية بقصد أن نضمن في أقرب وقت ممكن ممارسة شعب تيمور الشرقية لحقه في تقرير المصير والاستقلال .

وبشأن قضية قبرص ، فاننا نشكر السيد كورت فالد هايم الامين العام للامم المتحدة على مساعيه الحميدة التي أدت الى المفاوضات بين الأطراف النزاع . واننا نعتقد ان الجهود المتجددة يجب أن تبذل ، وذلك لدفع لعائفتي الجزيرة الى توفيق نهائي لصالح الوحدة والاستقلال وسلامة وسيادة تلك الدولة غير المنحازة .

ان التوتر في آسيا نتيجة للحرب بين ايران والعراق ، يدعو أيضا الى القلق . وادراكا منا للخير الكامن بالنسبة للمجتمع الدولي من قبل ذلك النزاع ، فاننا ندعو الطرفين الى وقف الأعمال العدوانية بينهما واللجوء الى حلول سلمية لتسوية الخلاف بينهما ، طبقا لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الامم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدولي .

وبالنسبة الى الوضع في افغانستان الذي يمثل عاملا هاما في الأزمة في آسيا والذى لا يغيب خالره عن أحد ، فاننا نعتقد انه يجب ان يتأكد لذلك البلد حقه في تقرير مصيره بنفسه ،



وأن يختار بكل حرية نظامه السياسي والاجتماعي ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بمكانته في العالم كبلد مستقل وغير منحاظ .

وفيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا ، فاننا لازلنا متيقنين من ان ظروف العودة الى سلام وحوار ملائم لمواصلة التقدم ونمو شعوب المنطقة ، يمكن ان تتحقق من خلال الحوار والمفاوضات السياسية بين مختلف الأطراف على اساس مصالحها المشروعة .

وأينما ، فاننا نعتقد ان من لمتنا يجب عليها ألا تبخل بجهودها بهدف دفع الدول المعنية لأن تحترم التطلعات الأساسية للدول المجاورة للمحيط الهندي في أن تجعل من ذلك المحيط منطقة سلام وتعاون ودي وأخوي ، وليس مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار .

ورغم القرارات المشجعة والتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ورغم انشاء هيئات ولجان مكلفة بالسهر على تطبيق المبادئ التي كرست حينذاك ، فاننا نشهد من جديد تصاعدا خطيرا في سباق التسلح .

وقد أصبح من الملح في هذا الخصوص ، ان تقوم الهيئات التي انشئت من قبل من لمتنا باصدار التوصيات الضرورية لاستئناف المفاوضات ، وأن تبذل كل ما في وسعها لعكس اتجاه سباق التسلح ، وأن تسهم في اتخاذ مبادرات عملية ترمي الى الحد والقضاء على اسلحة التدمير الشامل . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد انه ينبغي ان تبذل جميع الجهود من أجل استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية سولت ٢ التي تمثل خطوة هامة نحو اهداف السلام التي نسعى اليها جميعا .

ان العلاقات الموضوعية الموجودة بين نزع السلاح والتنمية ، يجب أن تدفع بمنظمتنا الى اصدار اقتراحات ملموسة تسمح للمجتمع الدولي بأن يخصص قسما هاما من الموارد التي تستخلص عن طريق وقف سباق التسلح لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول النامية وخاصة الأكثر فقرا منها .

ان الوضع المتدهور المستمر بالنسبة الى اقتصاد الدول الضعيفة ذلك الوضع السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يستدعي اتخاذ موقف فعلي وعاجل حتى نتفادى التوصل الى نقطة يستحيل معها أي حوار . فنحن جميعا الأثرياء والفقراء المتقدمين والمتأخرين الصناعيين وغير الصناعيين والمنتجين الى مختلف الانظمة السياسية ، ندرك جميعا ضرورة اعادة تحديد العلاقات

الاقتصادية القائمة . ان مسألة الحلول المؤقتة غير ملروحة ، فما نحن في حاجة اليه وما هو في حاجة الى تسوية ، هو مشكلة انشاء هياكل جديدة للاقتصاد الدولي التي تقيم علاقات جديدة ، فجميع الوسائل النقدية والمالية والاقتصادية يجب اعادة صياغتها ، بعضها بسبب عدم فاعليته والـ دور السلبي الذي يلعبه في العلاقات الـبيعية بين مختلف البلدان ، والبعض الآخر بسبب انه يشمل وسائل من وسائل السيولة .

ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تستدعي اكثر من مجرد قرارات ومؤتمرات دولية ، وبيانات بحسن النية . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يمكن ان يثبّد من خلال اعمال مبرمجة واعمال ملموسة وخاصة عن طريق ارادة سياسية ملتزمة . وعلينا ان نختار بين كفاح معقد وصعب لمن يخرج أحد منه منتصرا ، بل ولن تكون فيه إلا مهزومين وبين اعداد مشروع جدي لاقامة نظام دولي جديد يستلج ان يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ويسمح لجميع الشعوب بأن تعيش في ظروف حياة كريمة بعيدا عن شبح الجوع والمرض والموت السابق لأوانه والامية والتخلف الثقافي .

ان مجموعة الـ ٧٧ ، قد قدمت اقتراحات ببناءة من أجل تحديد استراتيجية جديدة للتنمية قائمة على المفاوضات الشاملة . ولسوء الحظ ، فان ما يجب ان نأسف له هو ان هذه الاقتراحات لم تلتق حتى الآن الرد المناسب عليها من قبل بعض الدول الصناعية التي لم تعبّر بعد عن ارادتها السياسية من أجل الخروج بالمفاوضات من المأزق الذي توجد فيه .

وأقول لسوء الحظ ، لأنه دون الارادة السياسية ، ولو توفرت الشروط الموضوعية ، فان النتائج لن تكون ايجابية بالنظر الى متطلبات الاقتصاد الدولي ذاته . والدليل على ذلك ، ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد آلت الى الفشل وهذا وضع يؤسف له ، ذلك لأنه دون تنازلات جماعية ودون خطوات ملموسة تقوم بها الدول المتقدمة ، خطوات تبحث من جديد الثقة التي تزعزت نتيجة للفشل والحرمان ، فان الحوار لن يكون مثمرا . ودون الحوار المفيد فان المستقبل سيكون قاتما بالنسبة الى الدول الفقيرة وغير مؤكد بالنسبة الى الدول الغنية .

ان مظاهر الترابل التي برزت اكثر فأكثر خلال الربع الأخير من هذا القرن ، هي عنصر جدي يجب التأمل فيه بالنسبة الى هذه المسيرة المشتركة ، وليس من الواقعية بالنسبة الى أي بلد

أن يفكر الآن في انه يمكن ان يتفادى اقامة علاقات اقتصادية مع الخارج ، حتى ولو كانت ترمي الى ان تضمن له مصادر الطاقة والمواد الأولية وجزءاً من السوق بالنسبة الى منتجاته . ان رفاهية جميع الشعوب قد بدأت ترتبط بكل شخص ، ولكن الوقت سابق لأوانه لتحدث عن ترابط مطلق . فبالنسبة الى الدول النامية ، فان العوامل التي تسود اكثر من غيرها ، هي علاقات التبعية التي يجب ان نأخذها في الاعتبار .

ومن المؤكد انه يجب على الدول النامية ان تقوم بعمل معين في هذا الصدد . ومن المؤكد انه يجب علينا أن نبنى جسوراً عديدة في الجنوب وفي اتجاه الجنوب . فالدول المنتجة للبترول ، تملك الموارد المالية التي يمكن ان توضع في خدمة تنمية الدول الفقيرة ، كما ان قسماً كبيراً من الدول النامية لديه احتياجات كبيرة من المواد الأولية التي اذا ما قورنت بالتكنولوجيا التي تمكنت دول مجموعتنا من تطويرها ستمكنا من أن نحسن الى حد كبير اسهامنا في الانتاج العالمي . ان خلية بيونس آيرس وبرنامج أروشا ، يتضمنان في هذا الخصوص عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للتعاون فيما بين الدول النامية .

وعلى الصعيد الاقليمي ، فقد تم بالفعل حصر المشاكل وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها وهذا يشكل اسهاما في تحديد نظام اقتصادى دولي جديد . ان مؤتمر القمة المنعقد في ماوتو ومؤتمر القمة المنعقد في لوزاكا ومؤتمر القمة في لاغوس ونحن نكتفي بالحديث عن المبادرات التي تمت على مستوى القارة الافريقية - قد حددت بالفعل التدابير اللازمة على المدى القصير والمتوسط الطويل - لتنمية افريقيا اقتصاديا واجتماعيا . غير ان الخبرة تبين لنا ان تعاون البلدان المتقدمة أمر ضرورى لتحقيق تطوراتنا العادلة .

ان الموارد المالية والتقنية والعلمية والتكنولوجية المتراكمة في البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان الغنية ، تشكل عناصر لا غنى عنها للتقدم الاقتصادى للجميع ، وينبغي ان تستخدم لصالح البشرية بأسرها ، وهذا مطلب من مطالب المدنية المعاصرة وضرورة لخلق نظام اقتصادى دولي جديد كما أنه ايضا ضرورة لبقاء الانسانية .

وفي ايجاد نظام جديد يقطن المحيطات ومواردها ، فان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار يكرس واحدة من أهم الوثائق القانونية لتحديد النظام الاقتصادى الدولى الجديد . واننا على ثقة بأنه من الأهمية القصوى ان تعكس الاتفاقية التي تمت مناقشة نصها بالتفاوض خلال السنوات الست الماضية ، مصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتخلفة .

ونحن نعلم أنه من أجل ارساء نظام اقتصادى دولي جديد ، فان التغييرات الهيكلية الدولية تستدعي ايضا تغييرات هيكلية داخلية في البلدان . ونحن بلد صغير مستقل منذ فترة لا تزيد على خمس سنوات ، ونعد من اكثر البلدان تضررا في العالم ان أنه بالاضافة الى اننا بلد جزرى فان لدينا مشكلات ملازمة لوجودنا في منطقة الساحل ، والمشاكل المترتبة على هذا الوضع معروفة بما فيه الكفاية للمجتمع الدولى .

ان نقص الموارد الطبيعية وتحديدات زراعاتنا في المنطقة القابلة للزراعة بالاضافة الى تدفق المياه اللازمة للرى ، يحدان من امكانياتنا للقيام بجميع ما يلزم لاحتياجات التنمية بوسائلنا الخاصة . ان ناتجنا القومى الكلى غير كاف لتوازن اقتصادنا ، ولا يسمح وحده للتأثير على اتجاه معدل نمونا . غير ان المجهود الانمائى الذى يبذله شعبنا وحكومتنا بقيادة الحزب الافريقى الرائد من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر ومن أجل ارساء أسس اقتصاد قابل للبقاء ، يخدم رفاهية شعبنا وهو مجهود ملموس ومعروف .

وفي هذا الصدد ، فإن فخامة ارستيدز بريرا ، رئيس جمهورية الرأس الأخضر قد أكد ما يلي :

” ان تخلصنا من الادارة الاستعمارية واكتسابنا الحق الأساسي في الاستقلال بعد سنوات عديدة من النضال العظيم لا يمنعنا من ان نعترف بأن السيادة لها ابعاد أخرى ، وأن المعركة من أجل البناء الوطني هي أيضا معركة من أجل السيادة الحقيقية ” .

وفي هذا السياق ، فإن حكومتنا تتبع برنامجا انمائيا مكثفا . ان معدل استثماراتنا في القطاعات المختلفة من اقتصادنا ، قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا بالنسبة الى ما كان عليه في سنة ١٩٧٤ أي في السنة التي سبقت الاستقلال وقد بلغ ٦٠ في المائة من ناتجنا القومي الكلي .

وهكذا ركزت حكومة الرأس الأخضر الاستثمارات بفرغ انشاء هياكل مائية زراعية والبحث من أجل استغلال المياه الجوفية وتوسيع رقعة المساحة المروية والتشجير وانشاء هياكل مائية زراعية والبحث من أجل استغلال المياه الجوفية وتوسيع رقعة المساحة المروية والتشجير وانشاء هياكل النقل البري والبحري والجوى وبناء المدارس والمؤسسات الصحية ، وبعبارة مختصرة ارساء أسس التنمية ومكافحة الجفاف الذي طال أمده ، والتصحر الذي يشكل تهديدا مقلقا بالنسبة لبلدنا .

ويسعدنا هنا ان نعبر عن امتناننا للمساهمة الايجابية التي قدمها المجتمع الدولي ، ومنظمات الأمم المتحدة دائما للرأس الأخضر .

وسوف نظل منفتحين للتعاون مع جميع البلدان التي تحترم مثلنا المشروعة الدولية والسيادة وحق الشعوب في تنمية ذاتها وفقا للنظام الاجتماعي الذي يحترم على نحو أفضل مصالحها الحقيقية . ونحن ندافع عن التعاون بوصفه نتيجة لمسؤولية جماعية في مكافحة التخلف الاقتصادي والشيفاف والاجتماعي .

واستنادا الى هذه المبادئ ، فاننا نهيب بالمجتمع الدولي ، وبالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة لكي تواصل منح بلدنا التأييد التقني والمادي اللازمين لانمائنا الاقتصادي والاجتماعي ، ونؤكد لهم أن الحكومة والشعب في الرأس الأخضر سوف يتحليان بالجهد والجدية اللذين يعترف المجتمع الدولي لهما بهما لكي يجعلنا من الرأس الأخضر بلد العدالة والسلام والتقدم .

ولا يسعنا ان نختم هذه الكلمة دون أن نجدد ثقتنا في تلك الجهود المشتركة التي لا تقدر بثمن والتي تبذلها منظماتنا من أجل اقامة عالم يتفق مع الاتجاهات والمبادئ الاساسية لميثاقنا . ان الأمم المتحدة تؤكد باضطراد مركزها كالمركز مفضل للعلاقات الدولية ، وقد حققت حتى الآن عمالا

مرموقاً بأن جمعت الفعالية العظمى لشعوب العالم حول المشاكل المشتركة بغية البحث المشترك عن حلول شاملة للآفات التي تهددنا .

وازاء مستقبل بيد و مقلقا فان دور الأمم المتحدة يظل بغير بديل بفضل الحوار العالمي الذي تشجعه ، والتعايش الديمقراطي بين الأمم الذي تنادي به ، والتقدم الذي تشجعه من أجل التوصل الى تحقيق نظام دولي جديد يتجه الى الرفاهية الجماعية والذي يتوقف على التغييرات العميقة في الاخلاق والقانون الدوليين ، وذلك كله من ثمار جهود جميع الدول وما ارتضته .

الامير سعود الفيصل ( المملكة العربية السعودية ) : بسم الله الرحمن الرحيم ،

السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل خطابي هذا ان اشرك الذين سبقوني من رؤساء الوفود لأهنتكم بالمنصب الرفيع الذي انتخبتم له كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة الأمر الذي يمثل تقديرا لمعاليكم ولبلادكم آملين ان تحرز دورتنا هذه بفضل ارشادكم الحكيم تقدا ملبوسا في تحقيق اهداف الأمم المتحدة ومعالجة الأمور الموضوعة أمامنا ، كما حصل في فترة رئاسة سلفكم الموقر معالي السيد سليم أحمد سليم .

ومن هذا المنطلق أجد لزاما علي أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام السيد كورت فالدهايم للجهود المضيئة التي يبذلها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة التي تتعلق بها اماني الشعوب المحبة للسلام .

ومن دواعي غيظتي ان أشرك في الترحيب بدولة زمبابوي كعضو جديد في الأمم المتحدة منتهزا هذه الفرصة لاقدم تهنئة بلادي لشعب زمبابوي على صموده وكفاحه الوطني الذي توج بنيله الحرية والاستقلال . كما نرحب بانضمام سان فسنست وجزر غرينادين الى منظمنا هذه متطلعين الى مساهمتها الايجابية في أعمال الأمم المتحدة .

كما يسرني أن أشير بالتقدير والعالم الاسلامي يشرف على ائلاله القرن الهجري الخامس عشر الى الخطاب الجامع الذي ألقاه فخامة الجنرال محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان ، والذي يشكل ائارا شاملا ويعبر تعبيراً صادقا عن مواقف الدول الاسلامية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي بصفة خاصة ، تجاه مختلف القضايا والأمر الاقليمية والدولية .

في عالم تتشابه فيه المصالح ، وتتنوعه شتى الاتجاهات والمذاهب ويسوده صراع بين الرغبة في النفوذ والسيطرة والامل في سلام دائم تعيش في ظله شعوب الارض جميعا احرارا متحابين متساوين في الحقوق والواجبات ، في مثل هذا العالم ترتفع " منظمة الامم المتحدة " لتكون المصباح الذي تتلمسه الشعوب لينير لها الطريق نحو المستقبل الذي تتطلع اليه .

ولست الآن بصدور الافاضة في الحديث عن انجازات الامم المتحدة ، وما استطاعت ان تحققه في شتى الميادين ، فلقد سبقني في الحديث عن ذلك بعض رؤساء الوفود ، ونحن جميعا بشكل أو بآخر نبارك هذه الجهود ونؤمن بأهميتها وضرورتها ، ونساهم فيها بحسب مقدورنا وعلى قدر استطاعتنا . الا اني اجد من الضروري ان اشير الى الاهداف الاساسية التي من أجلها وجدت منظمتنا هذه ، ووضع ميثاقها ، وتدعيمها لها وتوطيد اركانها تركزت جهودها وناء به كاهلها ، وأقصد بذلك السلام العالمي والمحافظة عليه ، وكذلك وضع اسس للعدالة في التعاون بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واذ كان هناك من امل في تجنب ويلات الحروب وأهوالها ، ومن سبيل تستطيع به الشعوب ان تحقق ما تتطلع اليه من رخاء ورفاه فهو في ان تتمكن هذه المنظمة من العمل على الحفاظ على هذه الاهداف وتدعيمها ، وهذا يستلزم جهدا صادقا للحيلولة دون استعمال ادوات القتل والتدمير التي بلغت من القوة وشدة الاثر ما يجعلها قادرة على الحاق الهلاك والدمار بسكان الارض في لمح البصر ، ولدعم السلام العالمي بكل وسيلة ممكنة . ونحن نعلم ان هذا الخطر المحدق و " توازن الرعب " الهائل بين القوى التي تمتلك ناصية هذه الاسلحة الرهيبة - وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - هو من الاسباب الرئيسية التي تقف دون تحول الازمات التي تتتابع على المسرح الدولي الى حروب شاملة ومدمرة .

ومن الطبيعي ان المسؤولية تقع اول ما تقع على الدول صاحبة السلطان النافذ ، والقدرة على اطلاق قوى الدمار لما تتحمله من واجبات في هذا المجال ، تصبح بموجبها مطالبة بالالتزام باخلاص وفعالية بالمحافظة على السلام وتحقيق العدالة والمساواة ، لان تلك الغايات هي الاهداف الاساسية التي من أجلها تكونت هذه المنظمة .

ومن البديهي ان الوفاق الدولي ، اى تفاهم هذه الدول فيما بينها ، لا يمنحها حقوقا وامتيازات بقدر ما يحملها واجبات ومسؤوليات ، فان تفاهمها لا يعني ان تفرض ارادتها ورفياتها

على الدول الاخرى ، أو ان تعتمد تحت ستار ذلك التفاهم الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وسيطرة فيما بينها . أو ان تميز مناطق معينة من العالم . اننا نرحب بالمبادرات والمؤتمرات التي تعقد لحفظ الامن في مناطق معينة ولكن شريطة الا تكون على حساب مناطق اخرى تترك عرضة للصراع والعدوان . ان واجبات ومسؤوليات تلك الدول تقضي بحفظ مصالح الدول الصغرى وتأييد استقلالها وكذلك ايجاد اسس للتعاون الدولي العادل والمتكافئ ، لان السلام العالمي لا يمكن ان يستتب الا اذا ارتكز على مبادئ الحق والمساواة والعدالة وهذه كلها تشكل في مجموعها اطارا متكاملًا وفير قابل للتجزئة .

أجل ! ان مصائر العالم لم يعد من الجائز ان تكون معلقة في ايدي عدد من الدول تسيرها كيفما تشاء ، وتفرض سلطتها وسطوتها مستندة في ذلك الى ما تمتلكه من اسلحة الرعب والدمار والتقنية المتقدمة ، ففي هذا تكريس لنظرية اثبت التاريخ مدى خطورتها ، وفداحة ظلمها وهي سيطرة القوى على الضعيف والتحكم في مصيره ومقدراته ، كما انه يثير الريبة والشك في تصرفات الدول الكبرى التي تنصب نفسها حامية للامن والسلم الدوليين ، ولكنها في الوقت نفسه لا تتورع عن البطش والتحكم والتدخل العسكري في سبيل فرض ارادتها وتحقيق اطماعها . كما ان فيه تجسيدا لمنطق مرفوض مؤداه ان الدول العظمى لما تتمتع به من قوة وسلطة ، يحق لها ان تتدخل في شؤون اية دولة مستقلة تعتبرها ضمن مناطق نفوذها لحماية ما يدعى بمصالحها ، أو في الحقيقة لفرض النظام الذي تريد هي ان تفرضه عليها . ومع الاسف متى تضاربت مصالح تلك الدول مع بعضها البعض في سعيها للنفوذ والسيطرة ، فان نتيجة ذلك هو نشوء صراعات بينها مما يثير القلق والتوتر في جميع انحاء العالم ، وقد يؤدي في النهاية الى دمار البشرية وخرابها .

ان مسؤولية استقرار السلام العالمي واستتباب العدالة والمساواة بين الدول تقع على عاتقنا جميعا كأعضاء في هذه المنظمة ، وان كنا نقدر أيضا المسؤولية الخاصة التي تمتلكها الدول الكبرى والتي يجب ان تكون مكملة لمسؤولية الامم المتحدة ، وليست بأى حال معارضة لها ، وان دورنا كدول نامية وكدول العالم الثالث وواجبنا في هذا الصدد يتركز على قدرتنا على دفع شر الاستقطاب الدولي بمزيد من التصميم على تجنيب اوطاننا اجواء وتوترات الصراع الدولي ، وبمزيد من النأي عن الانضواء بشكل أو بآخر تحت مظلات الهيمنة ، وبضرورة تصحيح مسار حركة عدم الانحياز بالشكل



الذى يجعلها تستعيد اصالتها وفعاليتها وحيويتها ، ويمكنها من العطاء الذى يتفق مع الاهداف والمبادئ الاصيلية لعدم الانحياز ، وهذا كله يحتم علينا ان نحرص ما وسعنا الحرص على ابعاد اوطاننا عن صراعات الدول الكبرى بالأى نجعل منها مسرحا لتلك الصراعات ، وأن لا نكون ادوات طيعة في أيدي الدول الكبرى - شرقية أو فربية - لتقذف بها في أتونه .

ونحن في سعينا الحثيث لتثبيت هذه المبادئ انما نحقق بذلك قواعد جمة ، اهمها - استتباب الامن والاستقرار الدوليين ، ليتسنى بذلك انقاذ البشرية من التهديد بالدمار الذى يخلقه الصراع الدولى ، وكذلك المحافظة على اخلاقيات التعامل الدولى التى تفرضها علينا مبادئنا وتقاليدنا الاسلامية ، ونحرص في الوقت ذاته على ان تكون علاقاتنا مع الدول الكبرى علاقات احترام متبادل بعيدة عن الاضرار بالمصالح المشروعة لتلك الدول .

اذا كان استتباب السلام العالى لا يتم الا بتوفر عدة عوامل منها تحقيق العدالة السياسية بين دول العالم ، فان هذه العدالة لا يمكن ان تتحقق بدون عدالة اقتصادية . ولقد ادت مجموعة من الحقائق والمتغيرات والعوامل الاقتصادية التى عصفت بأسس البناء الاقتصادى التقليدى للعالم - ولاسيما على ضوء تفاقم ازمات الغذاء والتضخم والنمو غير المتكافئ والتفجر السكاني ، الى ضرورة اعادة النظر في هيكل وأساس النظام الاقتصادى الدولى بالشكل الذى يمكن به ايجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلات ، ويجعله اكثر قدرة على تحقيق العدالة ومراعاة لحقوق جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء \* .

\* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد كارياس (هندوراس) .

والهدف من اقامة نظام اقتصادى دولى جديد هو عدم حصر الثروة في دول معينة ، وانما نقلها وتوجيهها بشكل حقيقي الى الدول النامية ، وهذا الهدف وان كان يتطلب توضيحاً في المدى القصير ، الا أنه في المدى الطويل هو المجال الذى تستطيع به الدول الصناعية المتقدمة المحافظة على استمرار نموها ، لأن نقل الثروة للدول النامية يوسع من امكانات التطور ، ويقلل من حدة الصراع في المجال الصناعى والتجارى بين الدول الصناعية ، والناشئ من ازدياد حدة التنافس بينها ، وضيق مجالات التسويق لمنتجاتها ، وهذا بالتالى يخفف من حدة التوتر العالمى .

واننا نتساءل كيف نقبل نحن كدول نامية تحمل مسؤولية الوضع الاقتصادى الحالى ، ونحن في المقام الأول ضحاياه ؟ ان مسؤولية ذلك تقع بالدرجة الأولى على الدول الصناعية المتقدمة ، والتي يتعين عليها بالتالى مساعدة الدول النامية في ادخال الصناعة اليها ، وتنسيقها مع مواردها ومطالبات الأسواق المحلية والعالمية ، وكذلك نقل التكنولوجيا لتلك الدول ، كما أن على الدول الصناعية الشرقية أن تساهم في هذا المجهود أيضاً ، فمسؤولياتها الدولية لا تقل عن مسؤوليات الدول الصناعية الغربية ، ولا شك في أن الدول النامية تتحمل أيضاً قسطاً هاماً في ذلك ، فعليها مضاعفة جهودها لاستيعاب ما تتلقاه من المساعدات ، وأن تحرص على ايجاد تنسيق مدروس ومنظم لمواردها وامكاناتها ، وعلى تجنب الأخطاء الضارة في تسخير مواردها وادارة صناعاتها .

وان المملكة العربية السعودية لم تأل جهداً أو تدخراً وسعاً في تضامنها مع الدول النامية ، ازاء سعيها لاقامة هذا النظام الجديد ، فقد أبدت استعدادها لأن تساهم في أى مجهود دولى لاستئناف الحوار في هذه المجالات ، بالصيغة التي تتماشى مع تطلعات الدول النامية بصفة خاصة ، وأعضاء هذه المنظمة الدولية بصفة عامة ، وانطلاقاً من ذلك فانها تؤيد الاتجاه نحو اجراء مفاوضات اقتصادية دولية لمناقشة القضايا الاقتصادية المطروحة ، لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

لقد كان الهدف من عقد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة هو تقييم التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادى الجديد ، وبناء على هذا التقييم يتم اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز تنمية الدول النامية والتعاون الاقتصادى الدولى ، فحققت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الدورة الاستثنائية قدراً من النجاح بالنسبة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية

الجديدة ، التي تمثل بدورها جزءاً هاماً وحيوياً من الجهود التي تبذل من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . إلا أن الدورة الاستثنائية فشلت فشلاً ذريعاً فيما يتعلق بجولة المفاوضات الشاملة ، وهذا بدوره لن يساعد على تحسين مناخ عدم الثقة السائد حالياً بين الدول ، ولن يعمل على تدعيم الاستقرار السياسي الدولي .

إن السعي من أجل إقامة النظام الجديد يتطلب إيجاد رؤية شاملة لجميع نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند أساساً على مفهوم التعاون والتضحية ، لأن الدول الصناعية المتقدمة يجب أن تدرك أن تقدمها التقني وتفوقها الصناعي لن يضمن لها الرخاء ، والأمان ، إلا بمشاركة هذا التفوق مع الدول النامية ، لأن دول العالم لم تعد بمعزل عن بعضها البعض ، بل لقد قطعت أشواطاً طويلة في طريق زيادة ترسيخ الاعتماد المتبادل فيما بينها ، ولن يجدى توجيه اللوم بكامله بسبب بعض الأوضاع الاقتصادية المتردية في العالم إلى دولة أو فئة معينة من الدول ، لأن المسؤولية تقع على الجميع بدرجات متفاوتة ، ومن ثم فلا بد للدول الصناعية المتقدمة - شرقية وغربية - من أن تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه الاقتصاد الدولي بصفة عامة وتجاه الدول النامية بصفة خاصة .

في الوقت الذي نطالب فيه بضرورة تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب هذا العالم ، فإننا في المملكة العربية السعودية نشعر بعميق من الألم والأسى ، لما حدث مؤخراً في منطقتنا بين العراق وإيران . وإننا ندعو الله تعالى أن توفق جهود منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة لانتهاء أسباب هذا الخلاف وحقن الدماء ، وإعادة الأمن والسلام لهذين البلدين . كما نشير بالتقدير للدور الذي قام به فخامة الرئيس الباكستاني ضياء الحق ، ومعالي السيد الحبيب الشطي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وللحفاوة التي استقبلت بها ، ونعتبر أن تلك المبادرة خطوة أولى نأمل لها الاستمرار إلى أن يتم إنهاء الخلاف بين البلدين .

ونرحب باستجابة الحكومة العراقية لقرار وقف إطلاق النار ، وإعلانها من طرف واحد للالتزام به ، ونعتبر أن ذلك يشكل خطوة وبادرة طيبة تساعد على تحسين الأجواء ، ونأمل أن تستجيب الحكومة الإيرانية لذلك القرار أيضاً . ومن المهم استمرار المساعي الحميدة لانتهاء النزاع ، وألا يكون هناك أي تدخل خارجي سواء من الدول الكبرى أو من غيرها .

انه لما يدعو الى الأسف ، أنه في نفس الوقت وفي نفس العام ، الذي نحتفل فيه باستقلال دولة زمبابوي ، نجد أن دولة أخرى مستقلة وذات سيادة ، وهي أفغانستان قد تعرضت لغزو خارجي ، فقدت به استقلالها . ان الوضع الخطير الذي نشأ عن الغزو السوفياتي لأفغانستان والاحتلال العسكري السافر لها ، يثير قلق ومخاوف شعوب المنطقة ، ويشكل تهديدا للأمن والاستقرار فيها ، كما يهدد السلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي يمس جميع شعوب العالم ، ومن ثم يتوجب على هذه الشعوب أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في الوقوف في وجه هذا العدوان والتوسع الاقليمي ، فهو عدوان وتدخل - قامت به دولة كبرى ، دأبت على التناهر باتباع سياسة تدعو للسلم والصدقة بين الشعوب ، ونصبت نفسها حامية للسلم العالمي - ضد دولة مستقلة ذات سيادة ، وعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، ولقد فشلت جميع محاولات الاتحاد السوفياتي والنظام الذي فرضه قسرا واکراها على الشعب الأفغاني، لايجاد المبررات واختلاق الذرائع والحجج لتغطية ذلك التدخل والعدوان والدفاع عنه . لأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر مرفوض من مبدئه وأساسه ، لمنافاته لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وسلبه لحريةها في اختيار النظام الذي ترتضيه .

ثم أن يأتي ذلك التدخل من دولة كبرى ، وبهذا القدر من القوة والكثرة والعنف ، بلغت الى حد محاولة القضاء الجسدي على الأفغانيين ، والاعتداء على المساجد والقرى الآمنة ، وقصفها بالقنابل المحرقة ، والى حد استعمال وسائل الحرب الكيميائية ، والاعتداء على أبسط مبادئ حقوق الانسان ، لهو أدعى لأن يرفض ويقاوم بشدة .

ومما يدعو للأسف ، ان المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن ، من ان يتخذ أى اجراء حاسم لانهاء الاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان ، وأن يضع حدا للأعمال اللاانسانية التي يرتكبها جيش الاحتلال السوفياتي هناك . ولكن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي استلعت ان تظهر للعالم ، في صوت واحد ، الأبعاد الخلية التي نشأت من جراء ذلك ، وأدانت الاتحاد السوفياتي ، وأكدت مطالباتها بالانسحاب الكامل وغير المشروط للوجود العسكري في افغانستان ، وعدم الاعتراف او التعاون مع النظام القائم هناك .

اننا ندعو بقية دول العالم الى مؤازرة ومساندة منظمة المؤتمر الاسلامي في موقفها من العمل الذي قام به الاتحاد السوفياتي في افغانستان ، بادانتها واستنكارها له ، ووقوفها الى جانب الشعب الأفغاني ، والعمل على ازالة جميع مظاهر الظلم والقهر والاحتلال ، ليتمكن من تحرير اراضيه ، وتأمين حقه في الحرية والاستقلال ومن ممارسة سيادته على أرضه ، ولن يتأتى كل ذلك ، ما لم يتم الانسحاب السوفياتي الكامل والغير مشروط من الأراضي الأفغانية .

قبل اثنين وثلاثين عاما ، وبالتحديد في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، تضافرت قوى من الشرق والغرب على تقسيم فلسطين ، غير عابئة بالقانون الدولي والمشل العليا وضد ارادة غالبية السكان ، فمنحت ما يدعى اليوم باسرائيل نصف الوطن الفلسطيني ، مشردة شعبه ومغتصبة حقوقه وارضيه . وبعد ذلك قامت اسرائيل بالتهام بقية التراب الفلسطيني . ولم تكتف بذلك ، بل تعدت الى احتلال أراضي دول عربية أخرى أعضاء في هذه المنظمة . وقد شجع اسرائيل في تماديها وتحديدها واستخفافها بالمجتمع الدولي مساندة الولايات المتحدة غير المشروطة لها . واذ كان مجلس الأمن معملا عن اتخاذ أى قرار رادع لاسرائيل ، فان أى قرار تتخذه الجمعية العامة بادانة اسرائيل ولفت نازرها ، لا يجد من اسرائيل ، التي وجدت بقرار من هذه المنظمة ، أى استجابة أو امفاء بل العكس هو الصحيح ، حتى ان اسرائيل اصبحت تهاجم الامم المتحدة ، وتتهمها بالانحياز ، وربما بالاسامية في نهاية المطاف .

لقد اتخذت الجمعية العامة عشرات من القرارات بشأن فلسطين والشرق الأوسط ، كما اتخذ مجلس الأمن عددا وافرا منها . ولالما كانت تلك القرارات خالية من العقوبات ، فان اسرائيل تتجاهلها ، بل وتعلن عن عزمها على تحديدها .

ومن الجدير بالذكر ان مجلس الأمن اتخذ ثلاث قرارات حول القدس الشريف ، برقم ٤٦٥ ورقم ٤٧٦ ورقم ٤٧٨ ، أعلن في الأخيرين منها ، بصورة جازمة ، ان اعلان اسرائيل مدينة القدس عاصمة لها اجراء لاغوي لا بل من أساسه ، وللب من جميع الدول عدم الاعتراف بهذا الاجراء ، كما طالب الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها منها .

وعليه ، فان حكومتي ، انطلاقا من هذين القرارين ، تعترض على اشتراك وفد اسرائيل في اعمال هذه الدورة والدورات المقبلة للجمعية العامة ، لأن اسرائيل ليس لها وضع متميز يجعلها تتجاهل هذه القرارات وتتحداهما .

وباسم المملكة العربية السعودية أتقدم لكافة الدول ، التي استجابت لقرارات مجلس الأمن وسحبت ممثليها من القدس ، بوافر الشكر والتقدير لوقوفها موقفا نابعا من المبدأ .

ان العدوان الصهيوني يمثل أكبر تحدٍّ وأخطر تهديد للأهداف التي قامت منظمة الأمم المتحدة من أجلها ، وان استمرار هذا التحدي والخطر ان هو إلا هدم لفاعلية المنظمة واستخفاف بأهداف ومبادئ ميثاقها . والأداة التي قامت بهذا العدوان ، وهي اسرائيل ، لم تكف بالاعتداء على الشعب الفلسطيني ، وما صاحب ذلك من ممارسات استعمارية واستيطانية ، دأبت على ارتكابها في الأراضي التي احتلتها بالقوة ، بقصد تفرغ تلك الأراضي من سكانها الشرعيين ، وانما استشرى عدوانها ليضم مناطق عربية أخرى ، ولينقل الخراب والدمار الى البلدان المجاورة . وازداد عبثها بالمقدسات الروحية في القدس الشريف ، تلك المقدسات التي تحترمها الأديان السماوية والمؤمنون في كل مكان .

وحين ضمنت اسرائيل استمرار التأييد السياسي والاقتصادي والعسكري والبشري ، الذي تلقته ، ولا تزال تتلقاه من الدول الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، والمانت الى نجاح مخططاتها في بث الفرقة والانقسام في صفوف العالم العربي ، حين تم لها كل ذلك ، أخذت اسرائيل تتماهى في تحدّيها واستخفافها بالمشاعر العربية والاسلامية ، وبالرأى العام العالمي ، وقررت ضم القدس واعلانها عاصمة موحدة لها ، متجاهلة ، بصلف لا مثيل له في التاريخ ، قرارات المجتمع الدولي ، سواء في الامم المتحدة ، او منظمة المؤتمر الاسلامي او جامعة الدول العربية ، او حركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية الأخرى .

ان تلك الممارسات وما صاحبها من جرائم ضد الأديان ، وضد القيم والأعراف والقواعد الدولية ليست جديدة ، ولكن الغريب في الأمر ان العدوان الاسرائيلي لا يزال مستمرا على الرغم من ادعاءات اسرائيل بأنها تتشد السلام ، غير ان تصرفاتها وتعننتها تدل بوضوح على عدم صدقها فيما تبديه من رغبة في السلام ، ويلهه بجلاء زيف وبلل ان ادعاءاتها ، وانها دولة عنصرية توسعية .

وفي الوقت الذي ما تزال فيه اسرائيل تمارس عدوانها ، فان الدول العربية اتجهت الى حل القضية بالطرق السلمية ، ليس من منطلق الضعف والتخاذل ، ولكن حرصا على تجنب العالم وميلات الحرب وأهوالها ، وحفاظا على السلام والأمن الدوليين ، وسعت الى تحقيق السلام العادل والدائم ، من خلال اقرار الشرعية الدولية ، مقدمة كل ما يمكنها تقديمه في سبيل دفع مسيرة السلام في المنطقة .

ولكن اسرائيل بتصرفاتها الاجرامية داخل الأراضي المحتلة - والتي صمد لها ولا يزال يقاومها بكل شجاعة وتضحية سكان الضفة الغربية الأبطال ، رغم ما يتعرضون له يوميا من أقسى ألوان الاضطهاد وصنوف التعذيب والتصفية والحرمان ، وبأهداف سياستها العنصرية والتوسعية تجاه شعب فلسطين وتجاه الشرعية الدولية ، وباعتدائها الوحشية المتكررة على جنوب لبنان - والتي تشكل نقضا للمبادئ الدولية القانونية والأخلاقية ، وانتهاكا للقيم والمثل الانسانية العليا . وأخيرا ، ولن يكون آخرها ، بضمها للقدس واعتبارها عاصمة أبدية لها . ان اسرائيل بكل ذلك ، انما تقضي على كل تطلع عربي لامكانية تحقيق السلام العادل والشامل ، وهي بذلك تحول دون استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وادفعة بالمنطقة الى مفترق الطرق .

ولقد آلت الدول العربية على نفسها أمام هذه التحديات الركون الى ضبط النفس ، وجنحت الى السلم انطلاقا من مبادئها الاسلامية التي تدعو الى السلام ، وتفاديا لأهوال الحرب في المنطقة وفي العالم ، وانصرافا الى تنمية مواردها الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق أمنها وسلامها الداخلي ولكن التحديات والممارسات الاسرائيلية ترغم الأمة العربية على ردود فعل تدافع بها عن نفسها ، وتحمي حقوقها المشروعة التي لا يمكنها التفریط فيها ، ولا نعتقد أن هناك من يلوم أمتنا بعد أن أظهرت كل ما يمكن من حسن النوايا والرغبة في سلام قائم على الحق والعدل ، واستنفدت في سبيل ذلك كل السبل الممكنة ، الا أنها لم تقابل الا بالعداء والاستخفاف ومزيد من التحديات . لا أظن أن هناك من يلومنا اذا ما حشدنا طاقاتنا وسخرنا امكاناتنا لردع العدوان الصهيوني ، القائم على غطرسة دينية وعنصرية وعسكرية وأطماع في التوسع والانتشار .

وان المملكة العربية السعودية تجد انه لا محالة أمام التصعيد الخطير الذي تمارسه اسرائيل للأوضاع في المنطقة ، وتحديدها لمشاعر شعوبها من الدعوة الى الجهاد في سبيل اعلاء كلمة الحق وازهاق الباطل . وهذه الدعوة تستهدف استخلاص الحقوق المغتصبة ، وصيانة المقدرات المنتهكة ، مبدئة بالجهاد مع النفس ، وتسخير كافة الامكانات والطاقات الروحية والثقافية والسياسية والمادية والعسكرية ، وصهرها في بوتقة واحدة . وأمر هذه الدعوة يهيم مئات الملايين من المسيحيين ، كما يهيم مئات الملايين من المسلمين ، لأن المطلوب في اطارها هو ايجاد تعاون اسلامي مسيحي لانقاذ القدس . وهذا هو السبيل الوحيد لتخليص القدس من قبضة الصهيونية العنصرية .

لن يتم السلام الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط الا بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة دولته المستقلة ، وبانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس الشريف .

لن يتم السلام الحقيقي في الشرق الأوسط طالما استمرت اسرائيل في بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية والعربية المغتصبة .

لن يتم السلام الحقيقي في الشرق الأوسط طالما تنتهك اسرائيل أبسط مبادئ حقوق الانسان الفلسطيني في الأرض المحتلة وتمارس ضده شتى أنواع التهذيب والارهاب .

لن يسود السلام الحقيقي في الشرق الأوسط اذا لم تتوقف اسرائيل عن اعتداءاتها الوحشية المتكررة ضد الشعب اللبناني وأراضييه ، غير مكترثة بوجود القوات الدولية .



( الأمير سعود الفيصل ، المملكة  
العربية السعودية )

لن يتحقق السلام ما لم يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وما لم تعمل الدول ، التي تساعد إسرائيل على تحديد مواقفها من الممارسات الاسرائيلية العدوانية ، باتخاذ اجراءات عملية تكفل اعادة الحقوق الى أصحابها الشرعيين .

وأخيرا لا آخرا ، لن يسود السلام الحقيقي في الشرق الأوسط طالما بقيت اسرائيل متمسكة بمخططاتها التوسعية وسياستها العنصرية .

ان ما تصبو اليه الأمم المتحدة وشعوب العالم من سلام عادل وشامل في جميع أنحاء المعمورة يمكن تحقيقه اذا صدقت النوايا ، وسخرت الامكانيات ، وبذل الغالي والنفيس ، وتتم التعاون المثمر البناء بين جميع الشعوب والحكومات ، لتعميم الخير ، وتدعيم المسيرة الانسانية نحو مستقبل أفضل وضاء . والله على كل شيء قدير .

السيد جميل ( ملديف ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اسمحوا لي أن أقدم للسفير

فيشمار تهماني الحارة وتهماني وفد جمهورية ملديف لانتخابه رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن لواثقون من أن خبرته الواسعة ومهارته وحكمته الشخصية سوف تقود مداولاتنا لنهاية مشرة وبناءة .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري العميق لسلفه الممتاز ، السفير سليمان أحمد سليم من تنزانيا ، لاسهامه الهام في أعمال هذه اللجنة الموقرة خلال العام الماضي . وبطبيعة الحال سوف نتذكر لمدة طويلة خصاله الشخصية وتفانيه ونزاهته . واتمنى له باخلاص نجاحا متواصلا . انني أعترف أيضا باقتناعي وتقديري عميق بالجهود المتفانية من جانب السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، وبيود وفد بلادي أن يهنئه على تفانية وعلى طريقته المثالية التي اتبعها في القيام بمسؤوليات منصبه الرفيع ، التي تتزايد أكثر فأكثر بطريقة ملحمة ومعقدة ودقيقة بالنسبة للقضايا الدولية التي تواجه هذه الجمعية ، لاسيما وان عدد الأمم المستقلة الممثلة في هذه الجمعية يبلغ ١٥٤ .

واننا نفتبط لقبول زمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالأمم المتحدة كعضوين جديدين . ونعرب عن ارتياحنا بصفة خاصة لأنه بهذا نلاحظ نمو هذه المنظمة العالمية لكي تنفي بهدفاها النهائي ألا وهو عالمية العضوية والمساواة بين الأمم ، كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، وبالتالي تثبت المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نجتمع في فترة من التوتر والقلق المتزايد . ان المشاكل والتحديات التي تقابلنا اليوم ملحة . وبالتالي نحتاج ، أكثر من أى وقت مضى ، الى مسؤولية مشتركة ومستوى عال من الارادة السياسية . ان عدم التوازن في المواقف التي تقابلنا اليوم سوف تؤدي بالعالم الى موقف لا يحتمل ، وان لم نتكاتف اليوم باخلاص للقضاء على أسبابها - دون انحياز وطني أو حمائي - فان الأجيال المقبلة للبشرية سوف لا يكون لها أى خيار الا أن تعاني من نتائج فشلنا .

اننا لا تنقصنا الحكمة لتحقيق مبادئ السلم والعدل والمساواة . كل هذه ، وغيرها مما استمدته العقل الانساني من معاناته وخبراته ، واردة بوضوح في ميثاق هذه المنظمة الكبرى . ومن واجبنا الحتمي أن نتمسك بهذه المبادئ ونفي بالتزاماتنا تجاه شعوبنا .

ان الشعوب والأمم اليوم تلح على حق اسماع صوتها والمشاركة بصورة نشيطة في صياغة التنمية العالمية ، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي . وبالتالي علينا ألا نسمح لسياسات القوة بالسيطرة على أعمالنا أو عودة سياسات القمع بين صفوفنا . ان انجازات الحرية والسلم والمساواة ، التي أمكننا أن نندعمها سويا ، يجب أن نزيد من حمايتها وتعزيرها .

ان كلا منا يحلم بالعيش في عالم خال من الحروب والنزاعات ، خال من الفقر والجوع والمرض . ولكن يبدو أن احداث اليوم تأخذنا بعيدا الى عالم من القلق والشك . ان النزاعات المسلحة بين الدول ، مثلها في ذلك مثل الاتجاه التخريبي للتدخلات العسكرية ، لا تقوض فقط السلم والاستقرار الدوليين ، ولكنها تتيح الفرصة لاحتمال حدوث نتائج خطيرة ، وخاصة فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية ، وحصول الدول على الاسلحة المدمرة .

ومن ناحية اخرى ، فان سباق التسلح سيستمر ، ما لم يستطع المجتمع الدولي أن يفرض تدابير فعالة لنزع السلاح . وفي نفس الوقت فان المقهور سيكون عليه ان يحارب قضيته طالما ظل المعتدى يجد الدعم من القوى .

ان قضية السلم العالمي ، ونزع السلاح ، ومنع العدوان من جانب دولة ضد اخرى ، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من قبل دولة اخرى ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، كل هذا لا يمكن التوصل اليه دون الارادة السياسية للقوتين العظميين . ان اللحظة التي يتيقنون فيها من هذه الحقيقة ، ويتصرفون بفاعلية نحو هذه الغاية ، انطلاقا من المبادئ التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، ستكون في صالح امن الانسانية .

اننا لن نستطيع ان نتحمل اكثر من ذلك ايا من اشكال الاستعمار والامبريالية ، ولا نستطيع ان نتفاهض عن اى تمييز بسبب اللون او العنصر او العقيدة . اننا لا نوافق على الاطلاق على تسوية اية مشكلة على اساس مبدأ البقاء للاقوى . وعلى اساس من هذه المبادئ ، فاننا نأمل ان تجد هذه المنظمة العظيمة حلا للمشاكل .

ان قضية الشرق الاوسط لا زالت دون حل بسبب استمرار عدوان اسرائيل على الاراضي والشعوب العربية . ان انكار حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه سوف يقف حائلا دون تحقيق الحل العادل والدائم لهذه القضية .

ان قرار اسرائيل الاخير الذي اتخذته من جانب واحد ، والذي يتعلق بالضم غير الشرعي لمدينة القدس الى اراضيها ، قد أضاف ابعادا خطيرة الى هذه المشكلة . ان وفد بلادى يود أن يؤكد من جديد على دعمه للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل تقرير مصيره وحرية . لا احد الآن يستطيع أن ينكر ان المشكلة الفلسطينية هي لب ازمة الشرق الاوسط ، وأنه دون المشاركة على قدم

المساواة للشعب الفلسطيني ممثلاً في مثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم لهذه الازمة . وسوف نستمر في دعم جهود هذه المنظمة لوضع حد للعقدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية بما فيها القدس .

ان وفد بلادى ينظر بقلق للتطور الذى يحدث في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي ان استمرار التنافس بين القوتين العظميين في المنطقة يحمل بين طياته مخاطر تصاعد الموقف الذى صراعات ذات ابعاد اوسع . ونود أن نؤكد على الحاجة الى البحث الجاد والصادق عن اساس لحل سياسي وسط . وفي هذا السياق ، نأمل ان تتعاون القوتين العسكريتين العظميين مع دول المنطقة من أجل تخفيف حدة التوتر ، والبحث عن حل للمشاكل القائمة . ومن بين هذه المشاكل الحادة نود ان نشير بوجه خاص الى مشكلتي كمبوتشيا وافغانستان . ومن رأينا ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لا بد من التمسك به ، حتى في تلك الاوقات التي يمكن للمبررات المعنوية الوطنية ان تغرينا بانتهاكه . ولا زلنا على قناعة بأن السلم الدولي لا يمكن الابقاء عليه الا عندما يكون لشعب كل دولة الحق المطلق في تقرير مصيره .

ان مفتاح حل المشكلات القائمة في المنطقة في اعتقادنا هو القضاء على عناصر التدخل بما في ذلك انسحاب القوات الاجنبية والتخلي عن خطط انشاء وتعزيز القواعد العسكرية الاجنبية . وبالرغم من ادراكنا لمدى تعقيد الوضع الحالي ، الا اننا نأمل باخلاص ان تستمر دول المنطقة والقوتين العظميين في حوارهم بهدف جعل المنطقة منطقة سلم ، ومنطقة خالية من الاسلحة النووية والصراعات بالوكالة .

لقد اصابنا الاحباط ان نجد ان مشكلة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى لا زالت من بين اكثر مشكلات العالم الحاحا . هذه المشكلة قد اخذت منا كل هذا الوقت لحلها ، بسبب غياب الارادة الجماعية للقضاء عليها حتى الآن . ومع ذلك ، فان استقلال زيمبابوى ونفحات الحرية التى تتجه الى الجنوب ، مع اصرار شعب افريقيا البطل ، تجعلنا نأمل ان هذه المشكلة التى طال امدها ستزول عما قريب . اننا من جانبنا سوف نواصل تأييدنا لشعب جنوب غرب افريقيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في كفاحه من اجل تقرير المصير والحرية والاستقلال لنايبيا . وانتقل الآن الى الوضع الاقتصادى الدولى الذى في خلال الاعوام القليلة الماضية قد تحرك

في اتجاه يجعلنا جميعا نفكر بجديية في المستقبل وفي اطفالنا وفي الاجيال القادمة . ان اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لهي دليل واضح على بوادر وقوع كارثة ، تعاني منها الجماهير . ان وعي المجتمع الدولي بالاخطار قد حدا بنا لان نبدأ بحثنا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يقوم على اساس من العدل والمساواة والتكافل والاحترام المتبادل . وقد اصبح من الجلي ان النظام الاقتصادى الحالى الذى يقوم اساسا على التمييز ، هو منبع الخلل الكبير في النظام الاقتصادى العالمى ، وأن الحقائق الجديدة للوجود الانساني ان لم يكن للرفاهية الانسانية ، تتطلب ان نحاول احداث تغيير جذرى .

ولذلك ، فاننا نولي اهمية قصوى لدورة الجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا والتي كرست لمشاكل التنمية الاقتصادية . وبالرغم من ان الدورة لم تعتمد مقرا حول بدء مفاوضات شاملة وذلك بسبب غياب الارادة السياسية من جانب بعض الدول المتقدمة ، الا اننا سررنا ان لاحظنا أن مداولاتنا كانت خطوة للامام نحو تحقيق تطلعات شعوب العالم . اننا نأمل ان تستطيع هذه المنظمة خلال هذه الدورة العادية ، ان تستكمل بنجاح ما قد بدأناه ، وأن تضيف آفاقا جديدة الى هذه القضية الهامة .

وبالرغم من التطورات الكثيرة المحببة للامال في المجالات السياسية والاقتصادية العالمية ، فان بلادى لا زالت مستمرة في دعم عمل هذه المنظمة وملتزمة بحزم كما كانت دائما ، بمبادئ ميثاقها وسوف يمتد دعما الكامل وتعاوننا لكل الجهود التي من شأنها تعزيز دور الامم المتحدة في الحفاظ على السلم في العالم ، واستعادة الشعوب لحقوقها والتمسك بقيم حقوق الانسان ، والعدالة ، والمساواة .

السيد براتي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد رأى وزير خارجية الهند لزاما عليه أن يشير الى الخطاب الذي القاه رئيس جمهورية باكستان الاسلامية في الاول من تشرين الأول / اكتوبر الحالي ، بصفته رئيسا للمؤتمر الاسلامي .

ان الاشارة التي ذكرها وزير خارجية الهند بالنسبة لجامو وكشمير لم تعكس الموقف الصحيح لهذا النزاع الدولي طويل الامد والمعترف به ، كما أنه يتنافى أيضا مع التزامات البلد — بمقتضى مقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك الاتفاقات الثنائية بينهما .

ونظرا لأن هذه الاشارة تتطلب عرض بيان مفصل ومستفيض للموقف الصحيح ، فان وفد باكستان يحتفظ بحقه في الرد في هذا المحفل في وقت لاحق .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١٥